الأمم المتحدة

A/S - 30/PV.2

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الثلاثون

الجلسة **٢**

الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايكاتوفي ..... (الدنمارك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البند ٧ من جدول الأعمال** (تابع)

**المناقشة العامة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أرون جيتلي، وزير المالية في جمهورية الهند.

**السيد جيتلي** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني الانضمام إلى جميع الممثلين هنا اليوم في هذه الدورة الاستثنائية التاريخية، ونحن نجتمع لنناقش مشكلة المخدرات في العالم، التي لا تزال تشكل تحديا للعالم أجمع.

إننا نجتمع في هذا المحفل بعد مرور سبع سنوات على اعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. كما أننا نجتمع أيضا بعد أشهر فقط على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي ستوجه جهودنا لبناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة وآمنة. إن مشكلة المخدرات في العالم تؤثر على قدرتنا على بلوغ أهداف خطتنا الجماعية لعام ٢٠٣٠. وهي مشكلة ذات أبعاد عالمية، وتتطلب تعاونا عبر الحدود.

لقد ساعدت بشكل جيد الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات التي اعتمدها المجتمع الدولي، على الحد من مشكلة المخدرات وإدارتها. وأتاحت للدول الأعضاء المرونة الكافية لتكييف القوانين المحلية لكي تتناسب مع واقع وتحديات القرن الحادي والعشرين. إننا نؤمن بقوة بأهمية الاتفاقيات الدولية الثلاث الخاصة بمكافحة المخدرات لمعالجة مشكلة المخدرات ومواجهتها في العالم. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الاتفاقيات توفر مجالا واسعا لأخذ الجانب الإنساني لمشكلة المخدرات بعين الاعتبار.

إن الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات للمجتمع المتحضر اليوم. ولا يعرف الإرهاب أية حدود، ويواصل الإرهابيون ضرب المدن والمدنيين الأبرياء عبر القارات. وتهدد العلاقة المتنامية بين تهريب المخدرات والشبكات الإرهابية

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السلام والأمن والاستقرار في مختلف المناطق. ويجب أن نستمر في تعزيز معركتنا الجماعية ضد تلك الشرور.

وتلتزم الهند بحزم باتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن المخدرات. وبوصف الهند موردا للمواد الخام الأفيونية المشروعة للعالم، ولديها بشكل تقليدي مزارع لزراعته بشكل قانوني لعدة قرون، فهي تدرك تماما مسؤوليتها المترتبة عليها للقضاء على أي زراعة غير مشروعة، والحد من الطلب، وتنفيذ التدابير المتعلقة بالوقاية والإنفاذ.

ولا يمكن للجهود الوطنية، مهما كانت مكثفة ومخلصة، التعامل بشكل ملائم مع مشكلة المخدرات. ويعد التعاون الثنائي والإقليمي والدولي ضروريا في هذا المجال. ويتمثل أحد المجالات التي تتطلب تكثيف التعاون الدولي بشأنها في اتخاذ إجراءات منسقة ضد ظهور وتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة. إن الهند تقر بالأهمية العالمية للتجارة المشروعة في السلائف الكيميائية، والحاجة إلى السيطرة على نحو فعال على الاتجار غير المشروع في السلائف لاستخدامها في صنع المخدرات.

ويجري اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز أنشطة الحد من العرض والطلب، وكذلك العلاج ومرافق الرعاية اللاحقة، من خلال نهج الصحة العامة. وتلتزم الهند بضمان توافر المواد الخاضعة للرقابة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تحويل مسارها، وإساءة استخدامها، والاتجار وضمان توافر الأدوية للحصول على الرعاية المخفِّفة للألم، وتخفيف الآلام، والعلاج البديل للمواد الأفيونية لمرضى السرطان، وضحايا تعاطي المخدرات. وقدمت الهند خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٥ إشعارا موحدا وقواعد مبسطة بشأن المخدرات الأساسية، وذلك لإزالة الحواجز التنظيمية.

ويظل غسل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة وعائدات الجريمة الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وباقي الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تشكل أحد التحديات الكبرى. ولا يمكن ضبط الشبكات الإجرامية وعصابات المخدرات بشكل فعال، إلا من خلال تعطيل تدفقاتها المالية. ومن دواعي سروري استضافة الهند ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اجتماع ربط الشبكات خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في نيودلهي، من أجل إتاحة التعاون الأقاليمي السريع في هذا السياق.

ومن أجل تعزيز زيادة التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وغسل الأموال في المنطقة، توجد الهند، وذلك بالتنسيق مع المكتب، في مراحل متقدمة من إنشاء مركز تنسيق إقليمي لجنوب آسيا، المعروف باسم المركز الإقليمي لجنوب آسيا لجمع المعلومات والتنسيق، مع الهند ونيبال وبوتان وميانمار وبنغلاديش وسري لانكا وملديف كأعضاء مؤسسين.

إن المهمة التي تنتظرنا على مدى السنوات الثلاث المقبلة شاقة في الواقع. وإنني على ثقة بتوفير هذه الدورة الاستثنائية ونتائجها، زخما جديدا للإجراءات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية، من أجل التوصل إلى عالم خال من تعاطي المخدرات في حياتنا، وتحقيق المستقبل المستدام الذي نصبو إليه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلان بيرسي، المستشار الاتحادي ورئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الداخلية في الاتحاد السويسري.

**السيد بيرسي** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في عام ١٩٩٨، رفعت الدورة الاستثنائية السابقة بشأن المخدرات شعار ”عالم خال من المخدرات – يمكننا أن نفعل ذلك“. واليوم، تتبلور ملامح نموذج جديد يضع الإنسان، وليس المواد، في قلب السياسات المتعلقة بالمخدرات. وهذا التطور يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لسويسرا ويستحق الثناء. وعليه، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق)، التي تدعو إلى تحسين فرص الحصول على الأدوية. فمعاناة المرضى بسبب عدم كفاية العلاج من الألم من

الآثار الجانبية غير المقبولة للنظام الدولي لمكافحة المخدرات. وتصحيح ذلك الوضع ضرورة إنسانية.

ومن نفس المنطلق، فإن الدعوة إلى الامتناع عن تعاطي المخدرات لا يمكن أن تكون، ويجب ألا تكون هي استجابتنا الوحيدة إزاء استهلاكها. وعلينا أيضا أن نعتمد تدابير عملية ترمي إلى التخفيف من التداعيات الإنسانية والاجتماعية الشائنة للإدمان، بما في ذلك خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى. وبالتالي،فإن الحد من المخاطر ركيزة لا غنى عنها لسياسة مكافحة المخدرات. تلك ركيزة أساسية موازية للوقاية والعلاج. ولا بد من التنسيق بين الحد من المخاطر من هذا القبيل والتدابير القمعية. ونحن ندرك أن قمع الأسواق المفتوحة للمخدرات يزيد من المخاطر الصحية. وأي سياسة متكاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات لا يمكن أن تنجح إلا بالتعاون الوثيق بين أجهزة الشرطة والوكالات المعنية بالصحة العامة.

ذكرت آنفاً أن وضع الإنسان في قلب سياسة المخدرات يتطلب عدالة جنائية ذات وجه إنساني. وفي هذا الصدد، تؤكد سويسرا مجدداً معارضتها لاستخدام عقوبة الإعدام في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، ونحن نأسف لأن قضية عقوبة الإعدام لم ترد في الوثيقة الختامية المعتمدة (انظر القرار دإ-١/٣٠، المرفق). وقد سنحت لنا الفرصة لطرح موقفنا بهذا الشأن صباح اليوم لدى اعتماد تلك الوثيقة. فليس من المقبول أن يستمر استخدام عقوبة الإعدام، ذلك الإجراء غير الفعال، كاستجابة للجرائم المتعلقة بالمخدرات.

ويجب أن نغتنم الفرصة التي تتيحها لنا الدورة الاستثنائية هذه، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، لتطبيق سياسة دولية بشأن المخدرات يكون الإنسان محورها، سياسة تقوم على الصحة وحقوق الإنسان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باتريك كانر، وزير الترابط الحضري والشباب والرياضة في الجمهورية الفرنسية.

**السيد كانر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تماماً البيان الذي أدلى به المفوض الأوروبي المسؤول عن التعاون الدولي والتنمية باسم الاتحاد الأوروبي (انظر القرار دإ-١/٣٠، المرفق) . والآثار السلبية لتعاطي المخدرات على الصحة العامة، وخاصة على الشباب، أمر غني عن البيان. ومنظمة الصحة العالمية أكدت ذلك في تقرير صدر مؤخراً.

ونحن ندرك بشكل كبير الخطر الذي يمثله الاتجار بالمخدرات لأمننا وسيادة القانون. والعنف قرين الاتجار. كما أن الاتجار بالمخدرات أحد الطرق التي تستخدمها بعض الشبكات الإرهابية لتمويل عملياتها، تلك الشبكات التي نعمل جاهدين على مكافحتها بكل شدة. وللأسف، فإن فرنسا تعي جيداً ما يعنيه هذا البيان.

وفي مواجهة ذلك التهديد الثلاثي للصحة والمجتمع والأمن، تعتمد فرنسا استجابة شاملة ومتكاملة – فلا تكتفي بمكافحة الاتجار وغسل الأموال، بل تعمل أيضا على تعزيز الوقاية والرعاية الطبية والتأهيل. وذلك النهج الشامل هو ما توصي به الاتفاقيات الدولية الثلاث، التي توفر إطاراً قانونياً مشتركاً لتنسيق تشريعاتنا وتنظيم تعاوننا إلى جانب إمكانية اعتماد استجابة تتواءم مع السياقات الوطنية والإقليمية للدول الأطراف. تلك الاتفاقيات هي حجر الأساس لمشاركتنا. ويجب أن تقترن تلك الأرضية المشتركة باحترام حقوق الإنسان.

وفرنسا تؤكد معارضتها الدائمة لعقوبة الإعدام في أي مكان وفي كل الظروف. وتدعو أيضا إلى احترام الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفيما يتعلق بالاستجابة لمشكلة المخدرات، أود أن أسلط الضوء على مجالات العمل ذات الأولوية الثلاثة التي يستثمر فيها بلدي بصورة رئيسية.

أولاً، في المجال الصحي، طورت فرنسا العديد من برامج الحد من المخاطر التي أتاحت إمكانية خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بشكل كبير.

ثانياً، نعمل على تعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة التي هي نتيجة لمشكلة المخدرات من خلال التركيز على استخدام السلائف الكيميائية لإنتاج المخدرات وتعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والجمارك، وكذلك من خلال تطوير التعاون القضائي من أجل تفكيك الشبكات ومصادرة أصول المهربين ومكافحة غسل الأموال والفساد.

ثالثاً، تعزيز الوقاية، وهي عنصر أساسي في ترسانتنا، وأحد الطرق للحد من الطلب على المخدرات. ومن هذا المنطلق، قامت فرنسا اليوم، بالتعاون مع السويد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، بتنظيم حدث خاص بشأن الوقاية، عنوانه ”استمع أولا“ – أي استمع أولاً وافهم قبل أن تتصرف.

وأياً ما كانت سماتنا الوطنية، فإن لدينا نفس الشاغل، شاغل مشترك هو وضع حد للاتجار بالمخدرات. وإزاء جسامة ذلك التحدي، فإن خيارنا الوحيد هو أن تتضافر جهودنا. ولذلك، ترحب فرنسا باعتماد جمعيتنا العامة خارطة الطريق اليوم، بما تضمنته من توصيات عملية للاستجابة لمختلف أبعاد مشكلة المخدرات العالمية. والأمر الآن يرهن بتنفيذنا لخارطة الطريق بذهن صاف وعزم مع بذل قصارى الجهد من أجل شبابنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوليفر ليتوين، وزير شؤون مكتب رئيس الوزراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد ليتوين** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بانعقاد هذه الدورة الاستثنائية باعتبارها فرصة فريدة لتعزيز النهج العالمي بشأن مشكلة المخدرات ووضع خارطة طريق واضحة لإعلان سياسي جديد وخطة عمل بشأن التعاون الدولي نحو وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٩. ويجب أن نكفل تكامل عملنا تماما مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، لأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تتكامل مع جهودنا لمعالجة الأضرار الناجمة عن المخدرات ويعضد كل منها الآخر.

والمملكة المتحدة ترحب بالوثيقة الختامية (انظر القرار دإ-١/٣٠، المرفق) . فهي تجمع بين الأهداف الطموحة والتوصيات العملية التي ينبغي أن تنظر كل الدول الأعضاء في تنفيذها.

والمملكة المتحدة لديها استجابة عصرية ومتوازنة وقائمة على الأدلة للتصدي للمخدرات وفقاً لاتفاقيات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وقد تحقق انخفاض في معدلات تعاطي المخدرات بين المراهقين والشباب خلال السنوات العشر الماضية في انكلترا وويلز، والمزيد من الأشخاص بصدد التعافي من التعاطي الآن مقارنة بعام ٢٠٠٩. ونعكف حالياً على إعداد استراتيجية جديدة للتصدي للمخدرات، سيتم نشرها قريباً. واستراتيجيتنا لمكافحة المخدرات لعام ٢٠١٦ تستند إلى نهجنا المتوازن الحالي الذي يهدف إلى خفض الطلب والحد من العرض وزيادة حالات التعافي. وسوف نتعامل مع مشكلة المخدرات باعتبارها محرك رئيسي للجريمة.

ويمثل التصدي للتحديات العالمية التي تشكلها المؤثرات النفسانية الجديدة أولوية للمملكة المتحدة. فقد اعتمدنا تشريعا جديدا، في كانون الثاني/يناير، وهو قانون المؤثرات النفسانية لعام ٢٠١٦. ويفرض هذا القانون حظرا عاما على إنتاج وإمداد وتوريد واستيراد وتصدير المؤثرات النفسانية الجديدة

ويكمل استجابتنا المتوازنة الأوسع نطاقا. وقد عملت المملكة المتحدة، خلال السنوات الثلاث الماضية، على إبداء قيادة عالمية بشأن هذه المسألة بهدف طويل الأجل يتمثل في إقامة نظام دولي مستدام يمكنه التصدي بفعالية للمؤثرات النفسانية الجديدة.

وقد اشتمل عملنا على تشكيل مجموعة عمل دولية بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، وهي مجموعة غير رسمية من الدول والمنظمات الدولية التي تسعى إلى تنسيق الاستجابة الدولية ودفعها. وقد أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا، غير أنه لا يزال هناك المزيد الذي يتعين القيام به. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لمواجهة التحدي المتمثل في ظهور مؤثرات نفسانية جديدة، بما في ذلك من خلال تقاسم البيانات وتبادل الأفكار السياساتية والتعاون الدولي من أجل إخضاع أكثر المواد ضررا للسيطرة الدولية.

إن المملكة المتحدة قادرة على تنفيذ استجابة عدالة جنائية تكون ذكية ومتناسبة عند كل مرحلة من مراحل العملية. ويشمل ذلك بدائل للسجن على جرائم المخدرات البسيطة وإدماج العدالة الجنائية والخدمات الصحية لضمان حصول المخالفين الذين يسيئون استعمال العقاقير على الدعم الذي يحتاجونه ومبادئ توجيهية لإصدار الأحكام التي وضعت بشكل مستقل يكفل ذلك الاتساق والتناسب في إصدار الأحكام. والأهم هو أن المملكة المتحدة تحقق التناسب في مجال العدالة الجنائية والنتائج الصحية الجيدة، مع الاحتفاظ بالصفة الجنائية لحيازة المخدرات.

وللمملكة المتحدة تاريخ تعتز به في مناصرة حقوق الإنسان، ونحن نعارض استخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف من حيث المبدأ. ولا توفر المملكة المتحدة عدالة جنائية أو مساعدات أخرى يمكن أن تسفر عن تطبيق عقوبة الإعدام. ونحن نلزم الوكالات الدولية التي تمولها المملكة المتحدة بمسؤولية مراعاة التقيد بهذا المبدأ وجميع الاتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الأخرى.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالدم بين متعاطي المخدرات بالحقن. و لم يتحقق الهدف المتفق عليه بالحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ بالكامل، ولكن تتوفر لدينا الآن أدوات لتحقيق هذا التخفيض. ولدينا أدلة واضحة على أن مجموعة التدابير المنصوص عليها في مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية الموحدة لعام ٢٠١٤ تتسم بالفعالية. إن المملكة المتحدة فخورة بأن تكون ثاني أكبر جهة دولية ممولة لجهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المرضى وعلاجهم، وسنواصل الاضطلاع بدور ريادي بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هنا في الجمعية العامة في حزيران/يونيه.

ويعيش ما يصل إلى ٥,٥ بلايين نسمة في بلدان تتوفر فيها إمكانية ضئيلة للحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة أو تنعدم. ويعيش الكثير من الناس ويموتون وهم يعانون من آلام يمكن تجنبها. وستواصل المملكة المتحدة الاستثمار في دعم النظم الصحية في جميع أنحاء العالم، وسوف نعزز الجهود الدولية لإحراز تقدم مادي في هذا المجال وفقا لخرائط الطريق التي حددتها الأهداف العالمية للتنمية المستدامة والغايات المصاحبة لها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر دن، وزير الداخلية ومساعد وزير الصحة ومساعد وزير الحفاظ على الإرث الطبيعي والتاريخي المعاون في نيوزيلندا.

**السيد دن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): في غضون ثلاثة أيام، ونحن نستقل قطاراتنا وطائراتنا متوجهين إلى ديارنا، سيتساءل العالم عما أنجزناه هنا في نيويورك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. والسؤال الأهم الذي يمكن أن يطرح على المندوبين هو: ما هو مردود جهودنا الجماعية؟

إن الوثيقة الختامية (انظر القرار دإ-٣٠/١، المرفق) التي اعتمدناها في الجلسة السابقة، واسعة النطاق، غير أن نيوزيلندا تلاحظ مع الأسف الشديد عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدراج إشارة إلى عقوبة الإعدام. وقد لا تكون عقوبة الإعدام ورادة في الوثيقة الختامية، غير أنه يجب ألا يفوت علينا أنه لا مكان لعقوبة الإعدام في مجتمع متحضر. ولا يغير مجرد دعم إدراج إشارات لها في الوثيقة من تلك الحقيقة، بل يضر بمن يسعون إلى الحد من الأضرار التي تسببها المخدرات. وتتحدث الوثيقة الختامية عن تكرار وإعادة تأكيد وتكثيف جهودنا، ولكنها ما لم تسفر عن إجراءات ملموسة تحدث أثرا في حياة الناس، فإنها ستكون مجرد كلمات، وسيعتبرها المنتقدون دليلا إضافيا على نظام دولي يعد بالكثير ولكنه لا يحقق إلا القليل.

وقد حدث تطور محمود في السنوات الأخيرة تمثل في الابتعاد عن معالجة مسائل المخدرات على أساس أنها مسؤولية القانون والنظام إلى التركيز على الصحة، ولكن يجب ألا نكتفي بما حققناه. وقد تكلمت العام الماضي، في الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات، عن أهمية الركائز الأساسية الثلاث لسياسات المخدرات: النسبية والتعاطف والابتكار. وضمنت نيوزيلندا تلك المبادئ في نهجها لمعالجة مسائل المخدرات، وأدرجتها كمبادئ رئيسية في سياستنا بشأن المخدرات التي أعلناها مؤخرا.

ولكن قد تكون هناك ركيزة رابعة مفقودة: وهي ركيزة الجرأة. فقد كانت الحركة التراكمية، إن وجدت، هي السمة السائدة لوضع السياسات المتعلقة بالمخدرات، حسبما أذكر، ولم تكن الحركة دائما إلى الأمام. ولكن، بالقدر الذي كان معه التحول مشجعا، فإن حقيقة الأمر هي أنه، مقارنة بصناعات المخدرات على الصعيد العالمي، فإننا نتحرك بخطى متثاقلة يعوقها نهج بال جدا ومفرط في النزعة العقابية. ولذلك أقولها للمجتمعين هنا في هذه القاعة، نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر جرأة في نهجنا. وتأتي مع الجرأة بعض العقبات، لأنه لا يمكن على الإطلاق تحقيق نجاح كبير بدون فشل. وقد قال المخترع الأمريكي العظيم توماس إديسون عبارته الشهيرة، عند تطويره المصباح الكهربائي، ”لم أفشل، بل اكتشفت ١٠ ٠٠٠ طريقة غير ناجحة“

وأنا أعتقد أن سياسات المخدرات على الصعيد العالمي، تقترب من محاولتها غير الناجحة رقم ١٠ ٠٠٠، وقد حان الوقت للاتباع نهج مستبصر. ولذا، نقول إن التنظيم المسؤول هو مفتاح الحد من الأضرار المتصلة بالمخدرات وتحقيق نجاح طويل الأجل في نهج مكافحة المخدرات. غير أن الكلمة الرئيسية هنا هي ”مسؤول“. فيجب ألا نخلط بين الجرأة واللامبالاة؛ فإجراء تغييرات في السياسة العامة يجب أن يضمن تقليص احتمال الضرر إلى أدنى حد. ويجب أن يكون أي انتقال إلى تنظيم السوق عملية تتحكم فيها السلطة وألا نجد أنفسنا في موقف اللحاق بالركب.

وبالطبع فإن هذا أمر يسهل قوله لا فعله. وقد سمحنا في نيوزيلندا، بالطبع، لصناعة مؤثرات نفسانية جديدة غير مرصودة وغير مقننة بأخذ زمام المبادرة قبل أن يتم إخضاعها لنظام مقنن من خلال قانوننا للمؤثرات النفسانية. ويسمح ذلك القانون بعرض هذه المنتجات في الأسواق بشرط إمكانية إثبات أنها منخفضة المخاطر، مما يرجع عبء الإثبات إلى الصناعة.

وبالنسبة للدول ذات النظم الاتحادية، التي دفعت فيها فرادى الولايات بإصلاحات في قوانين المخدرات، فإن الحاجة إلى تحقيق التوازن أمر بالغ الأهمية. وتتوفر الآن أمثلة عديد فاقت فيها سياسة القنب الإصلاحية ببساطة قدرة التقنين القوي على مراقبة المواد المخدرة، وهو وضع يدمر في نهاية المطاف حركة الإصلاح ويزيد من احتمالات الضرر.

وبتمثل موقف نيوزيلندا في الوقت الراهن، في أنه: إذا أريد استخدام القنب للأغراض الطبية، فيجب أن يخضع لنفس عمليات الاختبار التي تخضع لها أي أدوية علاجية أخرى. ولن يتأتى تحديد أعظم الفوائد العلاجية وتحديد أكثر النسب والجرعات وآليات التسليم ملاءمة، إلا من خلال نهج علمي قوي. وخلاف ذلك، فإننا في الواقع نخلق مكفوفين ونأمل أن يتحقق الأفضل، وهذا نهج يقوض سياسة مخدرات تستند إلى الأدلة. ومع ذلك، بالنسبة لمن يعانون من أمراض مهلكة أو موهنة، يتمثل موقف نيوزيلندا في أن لنهج الرأفة ما يبرره، ويبقى ضمان وجود هذا النهج أولوية.

وتدعو نيوزيلندا أيضا الصناعة الصيدلانية إلى تكثيف وزيادة الاستثمار في بحوث المنتجات القائمة على القنب وتطويرها.

ختاما، أود أن أعود إلى سؤالي الاستهلالي: ما الذي يمكن أن نحققه هنا في نيويورك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة؟ وستتضح الإجابة في التغييرات التي نراها على أساس فردي في جميع الدول خلال السنوات القادمة.وإذا ما واصلت الدول هذا التراخي وآثرت الخيارات السهلة بإلقاء المشاكل على عاتق الهيئات القضائية والشرطة، فستكون الإجابة ضئيلة جدا، في حين يتحقق التقدم فيما إذا ازدادت وتيرة التغيير ووُضعت اللوائح التنظيمية المناسبة، علاوة على تنفيذ سياسة جريئة مبتكرة مناسبة وتتسم بالتعاطف. وأعتقد أنني أعلم أي هذين الخيارين أفضّل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غابرييل ويكستروم، وزير الرعاية الصحية والصحة العامة والرياضة في مملكة السويد.

**السيد ويكستروم** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد تماما البيان الذي أدلى به ممثل المفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1).

ترحب السويد بالالتزام المشترك الجديد والتوصيات العملية الواردة في الوثيقة الختامية المعتمدة في الجلسة السابقة (القرار دإ-٣٠/١، المرفق). وأشكر جميع المشاركين على عملهم الشاق في ذلك الصدد.ونحن بصدد اتخاذ خطوة هامة نحو وضع سياسة للمخدرات أكثر توازنا واتساقا.وقد طال انتظار التركيز على صحة الشعوب.ويساعد القرار على إرسال تلك الرسالة، ويجب أن يبدأ العمل حقا الآن.وتقع المسؤولية الرئيسية إزاء العمل الذي يجب القيام به على عاتق الدول الأعضاء.فالمخدرات تهدد سلامة وأمن السكان من جراء العنف والفساد والجريمة المنظمة في جميع أرجاء العالم بدرجات متفاوتة للغاية.وعلى الرغم من تباين الحقائق في بلداننا، فإننا جميعا نتشاطر الأخطار التي تهدد صحة البشر.وعليه، يجب علينا جميعا أن نستثمر في اتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها أن تكفل صحة ونجاح جميع أطفالنا على نطاق العالم بأسره.

ويقتضي بناء مستقبل كهذا أن نبذل جهدا أكبر مما نبذله اليوم، خاصة وأن واحدا فقط من بين كل ستة أشخاص ممن يعانون من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات يحصلون على العلاج الفعال حقا.ويتعين علينا ضمان الوصولا إلى مثل هذه الخدمات والعلاج، فضلا عن الوصول إلى الحد من المخاطر والأضرار، في سياق نهج للصحة العامة على نطاق أوسع.ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهودنا للحيلولة دون المآسي الأسرية الناجمة عن تعاطي المخدرات، وألا نسعى إلى تنظيم أو تقنين ما يلحق بها مزيدا من الضرر.وأرى أنه ليس بوسع أي سياسة متسقة في مجال الصحة العامة أن تشمل إتاحة الوصول إلى المزيد من المواد االضارة بالصحة.ولا ينبغي للسياسة الصحية العامة أن تسمح بافتتاح سوق عالمي شرعي آخر للمنتجات التي تضر بنا وممن يعيشيون من حولنا.

ويجب أن تستند السياسة الصحية العامة إلى العلم، ويجب أن تستند إلى الأدلة أيضا.بل يجب أن تستند إلى أحدث البحوث

العلمية الجارية على النحو المبيّن – على سبيل المثال – في آخر تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن الآثار الصحية والاجتماعية الناجمة عن تعاطي القنب للأغراض غير الطبية. وبالتالي، فإن بوسعنا العمل في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة في سياق كل من فرادى الدول، داخل الدول نفسها وفيما بينها.وينبغي للمجتمع المدني أن يسهم إسهاما كبيرا مثلما فعل بتقديم الدعم إلى السويد خلال التحضيرات لهذه الدورة الاستثنائية.و لم نكن قادرين دائما إلى التوصل إلى اتفاق فوري بيننا جميعا مثلما هو الحال في أي من البلدان أو في إطار الأمم المتحدة.غير أننا نعلم أن التركيز على إجراء الحوار على نطاق أوسع والاحترام المتبادل إنما هما العنصران اللذان يمضيان بالسياسات قدما، بما في ذلك ضرورة شمول أولئك الذين عانوا من الاضطرابات نتيجة لتعاطي المخدرات.

ويُعنى الهدف ٣,٥ من أهداف التنمية المستدامة بالوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات.وبالتالي، ندعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية إلى تعزيز التعاون الرامي إلى تنفيذ نهج مناسب للصحة العامة، فضلا عن توجيهه.وندعو أيضا جميع منظمات حقوق الإنسان إلى مواصلة الضغط علينا نحن صانعي السياسة العامة وزيادته بهدف حماية الحق في الصحة وحقوق الطفل وحقوق المرأة والحق في المحاكمة العادلة، فضلا عن محاكمة السجناء بصورة عادلة.ويجب تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات وفقا لمبادئ حقوق الإنسان.فهي ليست نظما موازية.عليه، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين المكتب ووكالات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة الآن أكثر تحديدا فيما يتعلق بكيفية تقديم الدعم الكامل للدول الأعضاء، ليس فيما يتعلق بالأعمال التي يتعين القيام بها فحسب، بل أيضا فيما يتصل بالتنفيذ والنتائج.

وعليه، ندعو جميع المعنيين إلى العمل معا لتحويل الالتزام المشترك الجديد الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية إلى واقع ملموس.وما دامت عصابات المخدرات تواصل عولمة ما يخدم مصالحها،فإنه يجب علينا فعل الشيء نفسه أيضا، ليس بدافع من نزعة انهزامية أو يأس، بل بدافع من الأمل وحرصا على الصحة العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد روماني غيرنر، الأمين العام للمجلس الوطني للمخدرات في جمهورية أوروغواي الشرقية.

**السيد روماني غيرنر** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لم يتمكن السيد خوان أندريس روبالو، رئيس وفد بلدي، من المجيء إلى هنا للأسف، بسبب حالة جوية طارئة في بلدنا.

ما تزال الجمعية العامة أرفع منتدى ولا غنى عنها للمناقشة والحوار المفتوحين والصريحين، فضلا عن التوصل إلى توافق في الآراء.ولن يتسنى لتوافق الآراء أن يكون حقيقيا إلا بأن يسمح بالتنوع ويجسده.و لم تؤد النماذج والاستراتيجيات التي واجهنا بها مشكلة المخدرات العالمية إلى النتائج المتوقعة.وقد برزت نهج جديدة أو مستحدثة تستند إلى القوانين والخصوصيات الوطنية وترمي إلى توفير استجابة إنسانية وأكثر فعالية.

ويُعرف ذلك النموذج الذي ما فتئنا ندعو له منذ سبعينات القرن الماضي باسم نموذج ”الحرب على المخدرات“ وقد تم تعميمه في منطقتنا بأسرها، ويستند إلى تفسير مضلل لاتفاقيات المخدرات الدولية، وقد أحدث خللا في توازن استراتيجيتنا الوطنية، وعجز عن مكافحة هذه الظاهرة، بل تسبب بدلا من ذلك في بعض الأحيان في أضرار بالغة من جراء المخدرات.وقد كتب الأمين العام السابق كوفي عنان، الذي أبدى شجاعة فكرية كبيرة ما يلي:

> ”أعتقد أن المخدرات قد أدت إلى تدمير العديد من الأرواح، غير أن السياسات الحكومية الخاطئة قد أحدثت دمارا أكثر، و لم تنجح الحرب على المخدرات بعد.وتشير بعض التقديرات إلى أن تكاليف إنفاذ الحظر العالمي تصل إلى ما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار

سنويا، ولكن ما يصل إلى ٣٠٠ مليون شخص يتعاطون المخدرات في جميع أنحاء العالم الآن، ما يسهم في الأسواق العالمية غير المشروعة بمعدل ٣٣٠ بليون دولار سنويا. وليس للحظر سوى أثر ضئيل على العرض أو الطلب على المخدرات. ويعني تفشي تجريم ومعاقبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات واكتظاظ السجون أن الحرب على المخدرات، إنما هي حرب على متعاطي المخدرات إلى حد كبير، أي أنها حرب على الأشخاص".

إن مواد الهلوسة ذات الآثار النفسانية كانت مورداً للبشر على مر التاريخ، وكان لاستخدامها دوافع عديدة – ثقافية ودينية، بل وتجارية في وقتنا الحاضر. وتستخدم هذه المواد لمنافع صحية وتشكل أيضاً مخاطر على الصحة. والجديد هو أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن المخدرات بضاعة. وهي سلع خاصة يتم تداولها واستهلاكها وتحقق الربح. كما يتم تداولها في الأسواق غير المشروعة، مما يولّد أرباحاً كبيرة تعاود دخول الاقتصاد الرسمي من خلال غسل الأموال. إن تحليل السوق هو أمر لا غنى عنه للتعامل مع تلك المسألة.

ويبدو أن نظام المراقبة الحالي المستند إلى الحظر الصارم قد ثبت أنه غير كافٍ وملتبس ومتناقض، إن لم يكن مجحفاً، من أجل تحقيق الغايات النهائية المقترحة في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وفي حين يؤمل أن تمتثل الدول للاتفاقيات، يؤمل أيضاً أن تكون تلك الاتفاقيات واضحة ودقيقة ومتسقة.

وليس من الممكن القيام بصورة فعالة بتنظيم تداول تلك المواد التي تشكل مخاطر صحية خطيرة، مع الحرص في الوقت نفسه على احترام الحقوق. وفي الواقع، فإن آليات الرقابة المستخدمة والوكالات التي تطبّق القوانين قد أدت إلى زيادة مستوى الخطر. ونحن هنا لكي نؤكد من جديد أن الهدف النهائي للاتفاقيات هو صون الحقوق – الحق في الرفاه والصحة، والحق في الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، والحق في تخفيف الألم وتخفيف الضرر والتعاون بخصوص الاستعمالات المناسبة للمخدرات.

وقد أثارت العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية مناقشة، الأمر الذي نرحب به، لكن تلك المناقشة لا تنعكس بالقدر الكافي في النص الذي اعتُمد بتوافق الآراء (انظر القرار دإ-٣٠/١، المرفق) . وهناك جوانب في النص تعتبرها العديد من الدول، بما فيها أوروغواي، غير كافية مثل الحاجة العاجلة إلى اعتماد وقف اختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات، من أجل ضمان تناسب العقوبة مع الجرم، وعدم تجريم حيازة المخدرات وتعاطيها، وإبقاء التركيز على الضرر والحد من المخاطر.

إن الوثيقة الختامية، التي اعتُمدت بتوافق الآراء، تُشكّل على الرغم من عيوبها خطوة إلى الأمام. وتؤسس الوثيقة صراحة للاعتراف بأن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تزود الدول بما يكفي من المرونة لوضع وتطبيق السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات، وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها. ولكن أهم جزء من العملية التحضيرية هو بيئة النقاش والحوار، والتي تُنشئ بالفعل توافقاً جديداً في الآراء على أساس التنوع. وتدعو الصياغة الجديدة، المُقترحة حالياً، إلى إقامة مجتمع خالٍ من تعاطي المخدرات؛ وينبغي ممارسة حرية الاعتراف بأن الحد من الأضرار يشكل نهجاً ممتازاً لمنع التعاطي، وأن تنظيم الأسواق أمر لا غنى عنه على وجه التحديد من أجل منع التعاطي من أي نوع. ويمكن أن يكون تقليل المخاطر والأضرار بمثابة نموذج يغطي قضايا العرض والطلب ويتحلّى بالفضائل الإنسانية ويكفل الحقوق.

وقد اعتمدت أوروغواي تفكيرا استراتيجيا بشأن ضرورة تنظيم جميع الأسواق. وإننا نقوم بتنفيذ نهج شامل، قادنا في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، إلى تنظيم سوق الشركات في ما يتعلق بالعمليات التي تتم في الخارج، وهو الأمر الذي

وضعنا حدا له. وأنشأنا عدة أدوات للقضاء على الدعامة الأساسية للاتجار بالمخدرات. وعلى صعيد آخر، نظمنا أيضاً سوق التبغ، ونفعل الشيء نفسه بشأن الكحول، على الرغم من المقاومة الكبيرة من جانب الأسواق.

وتعكف أوروغواي، رهناً بأحكام دستورها وقوانينها، وفي ممارسة لحقوقها السيادية ووفقاً لجميع الصكوك الدولية ومن خلال اتباع نهج كلي، على الترويج لنموذج لتنظيم سوق الحشيش المخدّر. ولدى أوروغواي مؤسسات قوية للمحافظة على الصحة العامة. ولدينا نظام للتقييمات المستمرة والصارمة. والنهج الجديد ملائم لتاريخنا وتقاليدنا وللخصوصيات الثقافية لأوروغواي. ونحن لا ندّعي أن لدينا حلاً ينطبق على البلدان الأخرى. ويجري تفعيل الخطة من خلال الحوار مع منظمات المجتمع المدني ومع دول المنطقة وبالتعاون مع ”جامعة الجمهورية“ ومراكز البحوث ورابطات العاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد زارت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بلدنا منذ وقت قريب. وأجرينا حواراً ممتازاً، وتجاوزنا الآراء المتنازع عليها بشأن الاتفاقيات، وأظهرت الهيئة اهتمامها بمتابعة المبادرة.

لقد انتهت الحرب على المخدرات. وقد كانت حرباً عبثية اتبعت نهجا أصوليا قائما على الحظر الصارم والتفكير الأحادي المسار الذي تم إنهاؤه أيضاً. وقبل ذلك، قمنا بشن حرب سخيفة ضد المواد المخدّرة، واقترحنا اجتثاث جميع المحاصيل وإقامة عالم خال من المخدرات، وهو ليس سوى ضرب من الخيال الردئ. وكانت تلك الحرب عقيمة أيضاً بسبب العقوبات غير المتناسبة مع الجرائم وتطبيق عقوبة الإعدام وتجريم المتعاطين. وأدى إنشاء جبهة من القمع العشوائي لسلسلة المخدرات بأكملها إلى ازدياد العنف من دون إضعاف الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وكان أسوأ ما في تلك الحرب العشوائية أنها أضعفت شرعية الإنفاذ العادل للقوانين. وقد حالت الجبهة الواسعة دون تركيز الضربات على الحلقات الأكثر أهمية في تلك السلسلة مثل غسل الأموال والجريمة المنظّمة. وأدّت هذه الطريقة في تنظيم الأسواق غير المشروعة أيضاً إلى الإفلات من العقاب. واسمحوا لي بشيء من الاستعارة الأدبية هنا، على الرغم من أنها يمكن أن تشي بالغرور:

”لكل شيء زمان ولكل أمر تحت السموات وقت. للولادة وقت وللموت وقت. للغرس وقت ولقلع المغروس وقت. للقتل وقت وللشفاء وقت. للهدم وقت وللبناء وقت“. (الكتاب المقدس، سفر الجامعة، الإصحاح ٣: ١-٣).

وأنا أقتبس تلك الآية رغم أنني من الملحدين والعلمانيين. ولكن الوقت قد حان للسلام – ولضمان الحقوق وللنهوض بالصحة، ولتناول مشكلة المخدرات العالمية من زاوية التنمية البشرية. لقد حان الوقت لكي تفتح الجمعية العامة آفاقاً جديدة لاتباع نهج جديد ولبناء جسور الحوار والتفاهم، وذلك لإنقاذ البشرية بصورة نهائية مما سمّاه البابا فرانسيس الاغتراب الوجودي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مانكيور نديايي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين السنغاليين لجمهورية السنغال.

**السيد نديايي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي تعهد فيه المجتمع الدولي بتنفيذ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، تستمرّ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات في تهديد استقرار الدول. وفي الواقع، إن من بين الأضرار الاجتماعية الجسيمة التي يسببها الاتجار بالمخدرات في جميع المناطق على امتداد العالم هناك العنف والإقصاء وتشرذم المؤسسات الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، فمن المهم بشكل حاسم للفرد في المجتمع أن يكون في صميم السياسات الرامية إلى مكافحة المخدرات. وينبغي أن تستند هذه السياسات إلى مبدأ المسؤولية العامة ولكن المشتركة، تمشياً

مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، بطبيعة الحال، بالاستناد إلى الولايات القائمة.

والسنغال ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعاون مع المجتمع الدولي. ونرى أن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تشكل حجر الزاوية للمراقبة الدولية للمخدرات.

نظرا للموقع الاستراتيجي لمنطقة غرب أفريقيا، فهي متضررة بشكل خاص من تجارة المخدرات، التي هي آفة لها عواقب وخيمة على صحة الناس، وخصوصا على صحة الشباب والنساء، كما يؤكد ذلك ازدياد تفشي الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدمان المخدرات، والاضطرابات النفسية. ويتعرض متعاطو المخدرات أيضا لجرائم العنف والموت المبكر الناجم عن سوء حالتهم الصحية. وتزداد الحالة سوءا، جراء تزايد انعدام الأمن في البلدان المعنية.

وعلى صعيد آخر، تشكل الحدود التي يسهل اختراقها، والفقر وعدم الاستقرار السياسي عوامل تؤدي إلى تفاقم ضعف منطقة غرب أفريقيا، التي أضحت مركزا للاتجار الدولي بالمخدرات، مع زيادة مقلقة في عدد المستهلكين. وتلحق تلك التدفقات غير المشروعة للمخدرات كلها أضرارا أكثر بالتقدم الذي حققته مجتمعاتنا، لأنها تهدد الحكم الرشيد، وتعزز الفساد، وتقترن بالأنشطة غير المشروعة، مثل الإرهاب وتمويله، والاتجار بالأسلحة النارية وغسل الأموال، والقرصنة البحرية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

إننا بحاجة إلى الوفاء بالتزام بلدان المنطقة بصياغة وتنفيذ استراتيجية لمكافحة هذه الآفة. ويجب أن نعمل معا. وتمثلت ركيزة هذا التعاون في اعتماد الجماعة للإعلان السياسي لعام ٢٠٠٨، بشأن الوقاية من إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وخطة العمل الإقليمية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وخطة العمل الإقليمية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٣. وهما يضعان إطارا للتعاون بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

إننا في مفترق طرق بين منطقة الساحل والمحيط الأطلسي. وقد جعلت السنغال من مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، أولوية وطنية. وقد ترجم هذا الالتزام على وجه التحديد لتعزيز لقدراتنا المؤسسية في هذا المجال مع إنشاء المكتب المركزي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأنشأنا وحدة مشتركة لمراقبة الحاويات، في ميناء داكار. وتشمل هذه المؤسسات أيضا لجنة وزارية لمكافحة المخدرات، وقمنا بتعزيز التشريعات الوطنية في هذا المجال. وقمنا في عام ٢٠٠٧ بسن قانون يجرم الاتجار بالمخدرات، يتيح التصدي للإنتاج والاستيراد والتصدير والنقل الدولي للمخدرات. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، إعتمدت السنغال أيضا تدابير محددة لتعزيز النُظم الوطنية للتعامل مع الإدمان من خلال إنشائها في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمركز الإدارة المتكاملة للإدمان في داكار.

و التدابير التي تتخذها الدول على المستوى الوطني لتحسين الإطار القانوني غير كافية في حد ذاتها، لتحقيق نتائج مرضية، نظرا لحقيقة أن آثارها الخارجية غالبا ما تكون ضارة لبلدان أخرى. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز استراتيجياتنا لمواجهة هذا التهديد. ويتعين أن نعالج الأسباب الجذرية. ويجب أن نتعاون بشكل قوي على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، لا بد من زيادة التماسك. وعلينا أن نعزز التنسيق بين آليات وهيئات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

وعلاوة على ذلك، ورغم أن السجن لم يسفر عن تحقيق النتائج المرجوة، فإن وفد بلدي يرى أن إضفاء الصفة القانونية وعدم تجريم تعاطي المخدرات ليس الخيار الأفضل. حيث يمكن لهذه السياسات أن تعرض للخطر الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية، في مجال مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وتعاطيها.

وينبغي النظر بجدية في اعتماد أساليب جديدة، تقوم على المرونة والتناسب في الجزاءات المفروضة على المستخدمين الشخصيين المعتقلين، جنبا إلى جنب مع سن قوانين أكثر صرامة ضد التحريض على الاستهلاك والاتجار، على أساس كل حالة على حدة، وعلى أساس الحالات في بلدان محددة. وفي السياق نفسه، يجب أن تشمل التدابير الرامية إلى ضمان الوقاية من تعاطي المخدرات التعليم والتوعية، وإنفاذ القوانين ومبادرات الرعاية الصحية. ويتعين تشجيع هذه التدابير واستدامتها. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان عنصرا شاملا في السياسات الرامية إلى مكافحة الاتجار وتعاطي المخدرات. كما تعد المساعدة في بناء القدرات أمرا ضروريا للغاية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وجمع وتقييم البيانات، فضلا عن بناء قدرات أصحاب المصلحة. ولا يجب أن ننسى أيضا بأنه يمكن استخدام إصلاح القطاع الأمني وإصلاح العدالة، بطريقة إيجابية لمواجهة التحديات المتعلقة بالمخدرات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كميل إدوار، وزير العدل والأمن العام في جمهورية هايتي.

**السيد إدوار** (هايتي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري أخذ الكلمة بصفتي وزيرا للعدل والأمن العام لجمهورية هايتي، في هذا المنبر بمناسبة الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، ويشير اختيار الموضوع إلى استعداد الجمعية لمناقشة قضية المخدرات بكل أبعادها وتعقيداتها والبناء عليها، بهدف إيجاد الحلول المناسبة.

أولا، أود الإشادة بالرئيس السيد موغنس ليكيتوفت، على توجيهه انتباه الدول الأعضاء للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الصدد. ويمكن ملاحظة اهتمام الجمعية العامة بهذا الموضوع من خلال الزخم الذي تولد لتجميع جهود جميع الدول الأعضاء من أجل المكافحة الفعالة لآفة المخدرات، مع كل الصعوبات التي تشكلها على الصحة والاقتصاد واستقرار الدول.

ومن الواضح أنه على الرغم من المبادرات العديدة التي تقوم بها الدول الأعضاء بالاشتراك مع الهيئات الدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، لا تزال حالة المخدرات في جميع أنحاء العالم عبارة عن صورة قاتمة ومقلقة. وقد أدى الاتجار غير المشروع بالمخدرات لشرور مثل الفساد وأعمال العنف وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر وغسل الأموال. وقد أثارت هذه الحالة أعلى درجات اهتمام حكومة هايتي.

وسيركز بياننا في إطار هذه الدورة الاستثنائية على مشكلة المخدرات في هايتي؛ ونتائج الإجراءات المتخذة، والإطار القانوني، والمؤسسات المعنية والتوقعات من الحكومة التي أنا جزء منها.

وتعطي أنشطة مكتب مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعمل مديرية الصيدلة والأدوية والطب التقليدي، من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، لمحة عامة عن مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بلدنا. وتجتذب هايتي، بسبب موقعها الجغرافي للأسف تجار المخدرات، الذين يستخدمون أراضينا كمركز عبور للمخدرات، لا سيما الكوكايين والماريخوانا.

وتكشف العمليات التي تمت على مدى السنوات الخمس الماضية زيادة في عدد عمليات ضبط المخدرات والتدابير التي يقوم بها مكتب مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتشير بيانات المرصد الهايتي للمخدرات إلى زيادة في عدد العمليات التي أجريت خلال ٢٠١١-٢٠١٣، وبعد ذلك حصل انخفاض من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤. وهناك عوامل كثيرة يمكن أن تفسر التباين السنوي في عدد عمليات المخدرات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، منذ عام ٢٠١٢، بذلت حكومة هايتي جهودا، بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل تحسين إنفاذ القانون. على سبيل المثال، زاد مكتب مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، من عدد من وكلائه، من ٣٠ إلى ١٠٠ وكيل في الوقت الحالي. وافتتح بلدنا في عام ٢٠١٣، قاعدة بحرية في ليكاي لمكافحة الاتجار في عرض البحر، في جنوب هايتي. وفي عام ٢٠١٤، كان مكتب مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات يملك نحو ٢٠ سيارة صالحة لجميع أنواع الأراضي، وزورقين سريعين لتحسين عمليات تدخلنا.

وهناك بعض المجالات، التي نعالج فيها هذه المسألة. فقد بلغت المضبوطات من الماريخوانا من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، ٩ ٦١٢ كيلوغراما و ٥٤٠ كيلوغراما من الكوكايين.

وعلى افتراض أن سعر الكيلوغرام من الكوكايين والكيلوغرام من الماريجوانا في السوق الهايتية كان يزيد على ٤٠ ٠٠٠ دولار و ٢ ٠٠٠ دولار، على التوالي، فستكون القيمة السوقية لتلك المضبوطات أكثر من ٢٠ مليون دولار للكوكايين و ١٩ مليون دولار للماريجوانا. كما تمكنا مؤخرا من ضبط كميات من مخدر الكراك وعقار الهلوسة والأمفيتامين والهيروين في قضية السفينة مانثاناريس في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مشكلة المخدرات على الصعيد الوطني تتعلق بصفة خاصة بالماريجوانا والكوكايين.

وقد اعتمدت الحكومة الهايتية أحكاما قانونية بغية مكافحة هذه الآفة، بما في ذلك قانون ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بإنشاء قوة شرطة مدنية، سُميت ”الشرطة الوطنية الهايتية“ وتنظيم مهامها؛ وقانون ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ المتعلق بمكافحة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ وقانون ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ المتعلق بغسل الأصول المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من الجرائم الخطيرة؛ ومرسوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ المتعلق بإنشاء هيئة إدارية تسمى ”وحدة مكافحة الفساد“؛ وقانون ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ للمعاقبة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هايتي؛ ومرسوم ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ الذي أنشئت بموجبه ”اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات“.

وعلى الصعيد الدولي، انضممنا إلى ”الاتفاقية الوحيدة للمخدرات“، بصيغتها المعدلة بموجب البروتوكول المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٢؛ وأصدرنا مرسوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، التي اعتمدت في فيينا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨؛ واعتمدنا اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد لعام ١٩٩٦.

وتشمل المؤسسات الوطنية المشاركة في مكافحة الاتجار بالمخدرات في هايتي اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتتمثل مهمتها في تحديد السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات وتنسيق جهود مختلف الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ والمرصد الهايتي المعني بالمخدرات، وهو هيئة دائمة للجنة الوطنية تتمثل مهمتها الرئيسية في جمع البيانات ذات الصلة من أجل إعداد إحصاءات لتقديم صورة عن استعمال المخدرات بصورة غير مشروعة؛ ووزارة الصحة العامة والسكان التي تعمل مع المستوردين والصيدليات ومراكز العلاج النفسي والمستشفيات

والشرطة الوطنية الهايتية لمراقبة المخدرات وتحليل المواد المخدرة؛ ومكتب مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي أدت عملياته إلى انخفاض عام في الأنشطة المتصلة بالمخدرات في هايتي؛ ونظام المعلومات الهايتي المعني بالمخدرات، وهو شبكة وطنية تضم جميع الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة المخدرات بهدف جمع البيانات وتحليلها ونشرها في مجالات مكافحة المخدرات بغية مساعدة الدولة في اتخاذ قرارات مستنيرة.

وتشارك معظم المؤسسات غير الحكومية في مساعدة الأطفال والشباب. ومن الأمثلة على تلك المؤسسات ”منظمة المتطوعين من أجل تنمية هايتي“ التي تنفذ جهودا للوقاية في المدارس ومن خلال مراكز الشباب، ورابطة الوقاية من تعاطي الكحول وإدمان المواد الكيميائية الأخرى.

ولا يمكنني أن أختتم بياني من دون أن أذكر تحدي المُرحَّلين وأطفال الشوارع في هايتي. ولا تمثل المعلومات التي ذكرتها للتو إلا جزءا صغيرا من المعلومات اللازمة لتقييم حالة المخدرات في هايتي. ولا يزال يجب إجراء العديد من الدراسات، ويلزم بالتحديد إجراء دراسة وطنية عن انتشار المخدرات وسط عموم السكان.

وفيما يتعلق بتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ووضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تعتزم الحكومة اتخاذ إجراءات مختلفة ترمي إلى كبح الاتجار بالمخدرات وحماية السكان من إدمان هذه المواد. وستقوم الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، بإجراء بحوث بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات من أجل التمكن من تحسين فهم هذه الظاهرة. وأخيرا، سيبدأ إنشاء فرقة عمل لرصد ظهور العقاقير الجديدة غير المدرجة في الاتفاقيات الدولية.

وفي ختام ملاحظاتي، أشكر مرة أخرى رئيس الجمعية العامة وممثلي الدول الأعضاء كافة. وآمل أن تساعد المناقشات التي ستجرى في اجتماعات المائدة المستديرة على إثراء المناقشات التي عقدت بالفعل في الدورات السابقة لتعزيز مكافحة المخدرات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للسيدة هيندريتا بوغوباني زولو، نائبة وزير التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا.

**السيدة بوغوباني زولو** (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بنقل تحيات معالي السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونشيد بالرئيس على الطريقة التي يدير بها هذه المداولات.

ويمكننا أن نؤكد للجمعية العامة أن أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي لم تكن نشطة فحسب، بل في الواقع كانت استباقية وتطلعية في مجال مراقبة المخدرات خلال السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك تشجيع اتباع نهج متوازن ومتكامل لمراقبة المخدرات. وقد اعتمد مؤتمر الوزراء، في عام ٢٠١٢، خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، استنادا إلى إعلان الأمم المتحدة السياسي وخطة عملها لعام ٢٠٠٩. كما اعتمد الوزراء الموقف الأفريقي المشترك، الذي شكل الأساس لمفاوضات التحضير لهذا الحدث تحديدا، بمباركة المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ورؤساء الدول.

ويشدد الاتحاد الأفريقي، وفقا لخطة عمله لمكافحة المخدرات المقرر استعراضها في العام القادم، على اعتماد دوله الأعضاء لاستجابات مرتكزة على الأدلة لمكافحة المخدرات بغية احتواء العواقب الصحية والاجتماعية التي تسببها المخدرات. ويمثل احترام حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة المخدرات نقطة الانطلاق للوزراء المسؤولين عن مراقبة المخدرات. ولهذا السبب، تندرج مكافحة المخدرات تحت مسائل الصحة والسكان في الاتحاد الأفريقي، في إطار اللجنة

التقنية المتخصصة للوزراء المسؤولين عن المخدرات والسكان والصحة، والتي أتشرف بكوني أول رئيس لها.

ووفقا لموضوع الاتحاد الأفريقي لهذا العام، ألا وهو، ”٢٠١٦: العام الأفريقي لحقوق الإنسان – مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة“، فإننا نتفق جميعا على أن المرأة كذلك تُستخدم كواجهة للاتجار بالمخدرات في قارتنا الجميلة. ومن ثم، فإن نهج مكافحة المخدرات المرتكز على الصحة يمثل إحدى الركائز التي توجه الفقرات العشر من المنطوق في الموقف الأفريقي المشترك للدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، والذي اعتمدته اللجنة الفنية المتخصصة لوزراء الصحة والسكان ومكافحة المخدرات في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وهذا الموقف الموحّد يبيّن خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات، على سبيل المثال، مصفوفة تنفيذ الناتج ٢,٤، التي تقتضي من الدول الأعضاء أن تتوفر لديها خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات، بحيث تكون شاملة وممكنا الوصول إليها، ومعززة بالأدلة، وأخلاقية، وتستند إلى حقوق الإنسان، وتوفير العلاج، وتقديم خدمات ما بعد العلاج.

وأخيرا، نود أن نؤكد على جدوى النهج الإقليمي. ففي حالة الاتحاد الأفريقي، بإمكان الممثلين أن يتخيلوا وجود ٥٤ من البلدان التي تمر بشتى المراحل الآيلة إلى وضع استراتيجياتها وتشريعاتها الوطنية المتعلقة بالمخدرات. وسوف يقدّر الممثلون أيضا بأن الدول الأعضاء لها أفكار متباينة عن المخدرات. وتتمثل المزايا التي تتصف بها اجتماعات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزته في أن النُهُج المختلفة يمكن مناقشتها علنا – ليس بإمكان دولة عضو واحدة أن تلزم جميع الدول الأعضاء الأخرى – والأهم من ذلك، أن الدول الأعضاء تتبع نُهُجا ديمقراطية تشمل الدول الأعضاء المتضررة من القرارات التي تتعلق بها، الأمر الذي يؤكد على مبدأ مفاده أن لا شيء يتقرر بشأننا من دون موافقتنا. وفي هذا الصدد، نود أن نتعلم من الدروس المستفادة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، عن طريق استخدام استجابة متعددة القطاعات تهيئ بيئة بوسعها أن تمكّن متعاطي المخدرات، وينبغي لها ذلك، من أن يكونوا قادرين، في جملة أمور، على تشكيل أفرقة الدعم التي تساعدهم على البدء بالحصول على الخدمات وجوانب الدعم في مجال الخدمات النفسية والاجتماعية.

وانطلاقا من روح التمثيل الذاتي، نوصي بإنشاء أفرقة دعم في مجالات مركّزة جدا، بينما نمضي بهذا الإعلان السياسي قدما. وينبغي أن تُنشأ هذه الأفرقة في مراكز الشرطة، والمستشفيات، والكنائس، والمجالس القبلية، وأي تشكيلات ذات صلة، حيث يستفيد الناس من خدمات معينة ويتمتعون بالخصوصية. ونوصي أيضا بتدريبات مشتركة بين نظام العدالة الجنائية والمهن المتعلقة بالعمل الاجتماعي، من أجل تيسير تنفيذ البرامج والمبادرات القائمة على الأدلة.

وكان الاتحاد الأفريقي يود رؤية الإعلان (انظر القرار دإ-١/٣٠، المرفق) الصادر عن الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية وهو يتضمن نهجا متوازنا ومتكاملا حيال مكافحة المخدرات يتعلق بأدوار نظام العدالة الجنائية، والاقرار بأهمية وجود نهج قائم على الصحة ونظم التدخل الاجتماعي؛ والتأكيد على حقوق الإنسان والنُهُج القائمة على الصحة؛ ومواءمة وتعزيز نُهُج مكافحة المخدرات وتعزيزها في مختلف المناطق؛ وتضمين الاعلان أحكاما تكفل عدم موت شعوبنا بعد الآن ألما أو خوفا أو عجزا بأي شكل من الأشكال. ونلتزم بزيادة مساعدتنا الصيدلانية من أجل كفالة أن نكون قادرين على معالجة الذين يتطلبون العلاج، أو الذين قد يتعرضون لخطر تعاطي المخدرات.

ونحن نعترف بالتحديات القائمة في قارتنا، ولكننا نظل ملتزمين، باعتبارنا قارة فتية، بتعزيز برامجنا. وسنعمل أيضا على تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجوانب المتعلقة بالحد

من الأضرار، ولا بد لنا من القول إننا في غاية الشرف لأن جميع العوامل التي تحد من الأضرار واردة في الوثيقة الختامية. ونحن، بوصفنا دولا أعضاء في الاتحاد الأفريقي، سنكفل بأن نجد ما يصلح لكل منا. وبما أننا نلتزم بالتوصل إلى عدم وقوع إصابات جديدة في قارتنا، فإننا ما زلنا ملتزمين بكفالة التصدي على النحو المناسب للتحديات التي تواجهها أفريقيا، وإدراجها في الوثيقة التي تتضمن خطة عملنا لعام ٢٠٦٣. فتلك الوثيقة هي التي تفيدنا وتمنحنا الأمل والراحة بوصفنا أفارقة. وهي تؤكد، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أن كل واحد منا عليه التزام، وأننا سوف نظل ملتزمين معا ببذل كل ما في وسعنا لإيجاد قارة خالية من المخدرات، والتوصل إلى عدم حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ ما يصلح، والاعتراف بما لا يصلح وسط التنوع القائم بيننا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد نور جزلان محمد، نائب وزير الداخلية في ماليزيا.

**السيد محمد** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الرابطة)، أود أن أهنئ رئيس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأنا على ثقة بأن هذه الدورة، في ظل قيادته البارعة، سوف تكون دورة إيجابية ومثمرة. كما تود الرابطة أن تعرب عن تقديرها للجنة المخدرات على ما أبدته من تفان، واضطلعت به من أعمال هامة ودؤوبة تحضيرا لهذه الدورة الاستثنائية.

وأستمحيكم الآن عذرا، سيدي، للإدلاء ببيان اتفقت عليه بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا – التي تضم إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار – خلال الاجتماع الوزاري الرابع الذي عقدته الرابطة بشأن مسائل المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

إن الرابطة تشعر بالاعتزاز لأنها ساهمت إسهاما بنّاء تجاه النجاح في وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) للدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي ننوّه بأنها تشكل معلما هاما في مناقشات الخطة الجديدة المعنية بالمخدرات لعام ٢٠١٩. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية، بغية تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. ونحن نتشاطر الادراك بأن التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية سيجري تنفيذها بهدف تعزيز جهودنا الوطنية والإقليمية الرامية إلى إنشاء مجتمع خال من المخدرات.

وعلى الرغم من تنوع أوضاعنا المتعلقة بالمخدرات، تظل الرابطة موحدة في التزامها الجوهري برؤية خالية من المخدرات، بغية أن نوفّر لشعوبنا ومجتمعاتنا المحلية مجتمعا خاليا من تعاطي المخدرات وآثارها السيئة. وإننا ندرك تماما الآثار المدمرة للمخدرات، ليس على المتعاطين والمجتمع ككل فحسب، ولكن أيضا على الأمن والتنمية على الصعيد الوطني

وتؤيد الرابطة تأييدا قويا الدور المركزي للاتفاقيات الدولية الثلاث المعنية بمكافحة المخدرات، التي لا تزال هامة، وسوف تظل تشكل حجر الزاوية في سياسة المخدرات العالمية. وإلى جانب تمكين الاتفاقيات عزم جميع الدول وتصديها بشكل جماعي، فهي تستند أيضا إلى الحكمة الجماعية التي يتحلى بها الجميع وتستفيد منها، وتوفر لنا منبرا جماعيا لمناقشة التحديات الناشئة المتعلقة بمكافحة المخدرات. وفي ضوء ذلك، تقف الرابطة بثبات لمكافحة المخدرات، بما في ذلك تصميمها على الوقوف ضد الدعوات التي تريد أن تضفي الصفة القانونية على المخدرات التي تجري مكافحتها.

كما نتعهد بتوفير دعم مماثل للجنة المخدرات في الدور الذي تضطلع به بوصفها الجهاز الرئيسي الذي يرسي السياسات العامة للأمم المتحدة بشأن جميع السياسات والمسائل المتصلة

بالمخدرات. وتؤيد الرابطة تأييدا قويا التأكيد على ذلك في الوثيقة الختامية. وبينما نعمل جماعيا على تنفيذ هذه المسائل، فإننا نحترم أيضا الحق السيادي لكل دولة في تحديد وتنفيذ السياسات التي تلبي احتياجاتها الفردية على أفضل وجه، استنادا إلى ظروفها الفريدة وقواعد مجتمعاتها. لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع في التصدي للمخدرات، لأن كل بلد له مجموعة التحديات الخاصة به. وفي حين أن بعض البلدان قد تختار اعتماد نُهُج بعينها، تبعا لظروفها الخاصة، فإن هذه النُهُج ينبغي عدم فرضها على البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتلتزم الرابطة بقمع آفة المخدرات والقضاء عليها، بغية تحقيق الرؤية المتمثلة في خلو رابطة أمم جنوب شرق آسيا من المخدرات. لذلك، نواصل تكثيف جهودنا بهدف تنفيذ نهج شامل ومتوازن وكلّي لمكافحة المخدرات، مع إعطاء أهمية متساوية لجهود الحد من العرض والطلب. وهذا النهج يسلّم بأن ثمة طائفة واسعة من العوامل قد تساهم في مشكلة المخدرات، من قبيل عدم كفاية الدعم الأسري للأفراد، أو عدم بذل الجهود لخفض العرض. وبالتالي، فإن التدابير الوقائية التمهيدية، فضلا عن تدابير الانفاذ والتدخل وإعادة التأهيل في المراحل النهائية هي تدابير ضرورية للتصدي لمشكلة المخدرات.

والهدف الشامل لجهودنا يتمثل في حماية الأفراد والأسر من مخاطر المخدرات، وثني المتعاطين عن إدمانهم، وحماية أمن منطقتنا.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن الجهود الآيلة إلى خفض العرض ما فتئت تشكل جزءا لا يتجزأ من جميع سياسات مكافحة المخدرات، ونحن نتخذ خطوات تدريجية صوب إدماج جهودنا الإقليمية. وفي إطار الرابطة، أنشأنا مكونات جديدة، من قبيل فرقة العمل المعنية بأعمال الحظر في المطارات، ومركز اقليمي لتنسيق أعمال مكافحة المخدرات، بغية تعزيز العمليات والتحقيقات المشتركة من أجل تعطيل الشبكات الإقليمية لعصابات المخدرات. وتلتزم الرابطة أيضا التزاما تاما بأخذ التدابير التنفيذية التآزرية والتعاونية مع المناطق الأخرى إلى مستوى أعلى، كجزء من الجهود التعاونية العالمية للتصدي لآفة المخدرات غير المشروعة والتخفيف من آثارها. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا وشراكتنا بشأن هذه المسألة مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي الختام، تعرب الرابطة عن أفضل تمنياتها لهذه الدورة الاستثنائية، وتتعهد بالتعاون من أجل أن تتكلل بالنجاح.

وأود الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

إن عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات في هذا العام يشهد على التزامنا الثابت بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. فلقد حان الوقت بالفعل لأن تنخرط الدول الأعضاء بطريقة شفافة وشاملة ومفتوحة في استعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف التي أرساها الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وسوف تكون هذه الدورة الاستثنائية مؤشرا هاما لقيام الدول الأعضاء بوضع التوجهات والسبل التي يتعين اتباعها، بغية الوفاء بالتزاماتها وأهدافها بموجب الإعلان السياسي وخطة العمل بحلول عام ٢٠١٩

أولا، تؤكد هذه الدورة من جديد اعترافنا بدور لجنة المخدرات بوصفها الجهاز المركزي لتقرير السياسات العامة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات. لذلك، نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لها لدى اضطلاعها بواجباتها ومسؤولياتها.

ثانيا، تؤكد ماليزيا تأييدا قويا على إيمانها بأن الاتفاقيات الثلاث القائمة المعنية بمكافحة المخدرات وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة ينبغي أن تشكل الأساس لسياسة المخدرات

العالمية، والتصدي لتحديات المخدرات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ثالثا، تلتزم ماليزيا بالتصدي لمشكلة المخدرات من خلال نهج شامل ومتكامل يقوم على التوازن بين خفض العرض والطلب على حد سواء. وتشمل تدابيرنا التثقيف الوقائي، واستحداث نظام طوعي لتوفير العلاج وإعادة التأهيل يعرف باسم العيادة الماليزية الواحدة لتوفير العلاج والرعاية، وإعادة الإدماج، واستخدام نظم الإدارة المتكاملة لمكافحة المخدرات، والقيام في إطار الشرطة بإنشاء فريق خاص يُعنى بالاستخبارات التكتيكية المتعلقة بالمخدرات، ويركز في أعماله على التحقيقات والقبض على زعماء المخدرات على الصعيدين المحلي والدولي والعصابات التابعة لهم. وندرك أيضا التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة المخدرات القائمة على الأدلة والتدابير ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نتعهد بتوطيد تعاوننا مع جميع أصحاب المصلحة على كلا الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل تعزيز تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بشأن الوقاية من المخدرات والعلاج منها.

رابعا، تعلم ماليزيا أنه لا يوجد تدبير واحد يناسب الجميع في مجال التصدي لمشكلة المخدرات. ولدى الوفاء بالتزاماتنا في إطار المعاهدات المتعلقة بمكافحة المخدرات، نعتقد أنه ثمة حق سيادي لكل حكومة ومواطنيها في تحديد أفضل السبل لهم، مع مراعاة الظروف والأعراف الفريدة لمجتمعاتهم وفقا لسياساتهم الوطنية.

أخيرا، تدرك ماليزيا تمام الادراك أن مشكلة المخدرات العالمية تبقى مسؤولية مشتركة ومتشاطرة ينبغي الاضطلاع بها من خلال التعاون الدولي الفعال والمتزايد. وفي هذا الصدد، نحن مستعدون وملتزمون دائما تجاه التعاون مع أي دولة عضو أو منظمة دولية.

وبفضل الروح الجماعية للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن تطلعاتنا صوب خلو منطقة الرابطة من المخدرات قد جرى ترجمتها بنجاح إلى خطة عمل سياسية أمنية لعام ٢٠٢٥، تم اعتمادها بإجماع قادة الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدوني الأمل في أن تسفر هذه الدورة عن نتائج عملية يمكنها أن تساهم إسهاما إيجابيا في جهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيباهاتين أوزتورك، نائب وزير الداخلية في جمهورية تركيا.

**السيد أوزتورك** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن مدى سعادتي بحضور هذه الدورة الاستثنائية، التي أعتبرها فرصة تاريخية لحل مشكلة المخدرات العالمية.

إن المخدرات غير المشروعة والجرائم المتصلة بالمخدرات تمثل اليوم مشكلة كبيرة من حيث الرعاية الصحية الفردية والمجتمعية، وحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة. والأكثر من ذلك أن إنتاج المخدرات والاتجار بها أصبحا مصدرين هامين للغاية في مجال تمويل التنظيمات الإرهابية. وما برحت تركيا لفترة طويلة من الزمن تسترعي الانتباه إلى العلاقة بين الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات. فهي أحد الأسباب وراء أن مشكلة المخدرات تشكل تهديدا مفتوحا للأمن والاستقرار الدوليين. وفي تركيا، نعتبر أن الجرائم المتعلقة بعرض المخدرات هي جرائم ضد الإنسانية، وأن إدمان المخدرات هو مرض قابل للعلاج. وفي هذا الإطار، نعمل على مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، على أساس مبدأ عدم التسامح إزاءهما على الاطلاق.

ولا يسعنا أن نحقق النجاح في مكافحة المخدرات، التي أصبحت تمثل تهديدا عالميا، إلاّ من خلال التعاون الفعال على الصعيد الدولي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أقدمت تركيا خلال السنوات العشر الماضية على تنفيذ ١٩٢ نشاطا من الأنشطة التنفيذية التعاونية مع ٤٠ بلدا. ونحن نعكف أيضا على تنفيذ تغييرات تشريعية وإدارية عميقة تهدف إلى

كفالة فعالية جهود مكافحة المخدرات في بلدنا. وبغية تنسيق هذه الجهود بكفاءة، أنشأنا لجنة تشارك فيها عدة تنظيمات عامة مختلفة وتنظيمات من المجتمع المدني. وبغية مكافحة تجار المخدرات بفعالية، أنشأنا كذلك وحدات جديدة خاصة لإنفاذ القانون، وزدنا العقوبات المفروضة على هذه الجرائم. علاوة على ذلك، وبينما كنا نُجري تلك الدراسات، لم نتجاهل الجوانب الاجتماعية لمشكلة المخدرات. وفي إطار مثلّث الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، أجرينا دراسات هامة في مجالي التوعية، وتحسين مرافق العلاج وإعادة التأهيل.

ونحن ندرك عبء المسؤوليات التي تقتضيها منا الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. وقبل الختام، أود أن أشدد في ما يتعلق بهذه المسألة على أننا منفتحون على أي نوع من التعاون وتبادل الخبرات. وآمل من النتائج التي ستسفر عنها هذه الدورة أن توفر لنا التوجيه في عملنا المستقبلي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيجي كيهارا، وزير خارجية اليابان.

**السيد كيهارا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري الخالص للرئيس ليكتوفت على عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وهي الأولى من نوعها منذ ١٨ عاماً. لقد شاركت اليابان مشاركة فعالة في المناقشات المفضية إلى الدورة الاستثنائية. ونتطلع بشدة إلى إجراء مناقشات بناءة وصريحة أثناء الدورة كما كان الحال خلال العملية التحضيرية.

إن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي وتثير القلق المتزايد. وأود أن أثير ثلاث نقاط تؤدي إلى تفاقم المشكلة.

النقطة الأولى هي الانتشار العالمي للتصنيع غير المشروع للميثامفيتامين. والنقطة الثانية هي ظهور المؤثرات النفسانية الجديدة باعتبارها تحديا جديدا. أما النقطة الثالثة بهي تفاقم عدم الاستقرار في العالم بسبب الإرهاب والصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

واليابان تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء النقطة الثالثة. إن عدم الاستقرار في البيئة الدولية يفضي إلى الحلقة المفرغة من الإرهاب والتطرف العنيف. والتصدي لمشكلة المخدرات يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى كسر الحلقة المفرغة وتهيئة مجتمعات قادرة على مواجهة التطرف العنيف والإرهاب.

إن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشتركة للمجتمع الدولي. وانطلاقا من هذا الفهم، أود أن أسلط الضوء على العديد من التدابير المضادة والإسهامات الدولية.

ما فتئت اليابان تدعم ”برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات“، وهو برنامج تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منذ بدايته في عام ٢٠٠٨، بينما تولي أهمية لتقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة المخدرات الاصطناعية، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة والميثامفيتامين في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد استضافت اليابان في شباط/فبراير الماضي الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة في منطقة آسيا الوسطى بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وحكومة كازاخستان. وخلال الحلقة الدراسية، عرض خبير من وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية اليابانية خبراتنا وتجاربنا الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يستضيف جهاز الشرطة الوطنية اليابانية مؤتمر إنفاذ قوانين المخدرات العملياتي في آسيا والمحيط الهادئ سنويا منذ عام ١٩٩٥، لتيسير تبادل الآراء والمعلومات بشأن المخدرات الاصطناعية وتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك، اتفقت مجموعة الدول السبع التي ترأسها اليابان

في هذا العام على مواصلة تعزيز جهودها فيما يتعلق بمسألة المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة والميثامفيتامين.

وساهمت اليابان في هذا العام بما مجموعه ١٨ مليون دولار لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و ”الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف“ ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من أجل التصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف العنيف وتيسير عملية التشريع وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأفغانستان والبلدان المجاورة لها. وتدعم اليابان أيضا المشاريع التي تركز على تحليل المخاطر المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن تمويل مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. ونعتقد أن الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات تظل حجر الزاوية في نظام المراقبة الدولية للمخدرات. وإننا نقدر كثيرا الدور الذي تضطلع به لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتواصل اليابان دعم تلك الهيئات في الاضطلاع بأدوارها المهمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد المغرب.

**السيد هلال** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية والدول الأعضاء والمراقبين في المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

إن المجتمع الدولي اليوم يمر بلحظة فارقة في تقييم فعالية الاستراتيجيات الوطنية والدولية في ما يتعلق بالمخدرات. وهذا هو السبب في انعقاد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ونرحب باعتماد مشروع الوثيقة الختامية آنذاك في فيينا في ختام الدورة التاسعة والخمسين لهيئة مراقبة المخدرات في ضوء هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات. وفي ذلك الصدد، نود أن نهنئ جميع أعضاء المجلس على ما بذلوه من جهود خلال العملية التحضيرية التي أفضت إلى وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية (انظر القرار دإ-١/٣٠، المرفق)، وكذلك جميع الذين شاركوا في العملية برمتها.

ونشدد على أن مشكلة المخدرات العالمية تظل مسؤولية عامة ومشتركة يجب معالجتها في إطار متعدد الأطراف من خلال المزيد من التعاون الدولي الفعال والمركز، بما يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا بد من حشد الموارد الكافية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وندعو إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية للبلدان النامية توخيا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة.

وفي الوقت نفسه، نشدد على أن الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات. ونرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف للالتزام بأحكام تلك الصكوك وكفالة تنفيذها بشكل فعال، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة البدنية والنفسية للبشرية وحل مشاكل الصحة العامة وصحة الفرد والمشاكل المجتمعية والمسائل الأمنية التي تُعزى إلى استخدام المخدرات والمؤثرات النفسانية الجديدة، وتحديدا في حالة الأطفال والشباب.

ونشير إلى أنه ثمة حاجة إلى تعزيز النظم الصحية العامة، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالوقاية والعلاج والمساعدة وإعادة التأهيل. وينبغي أن يتم ذلك من خلال نهج شامل ومتوازن،

يشمل المبادرات والتدابير القائمة على البيانات العلمية بغية التقليل لأقصى حد من الآثار السلبية لتعاطي المخدرات على الصحة العامة والمجتمع. وفي ذلك الصدد، نحن ملتزمون بتعزيز رفاه المجتمع ككل من خلال وضع استراتيجيات فعالة تقوم على احتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وتتلاءم معها. ويجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسات وطنية شاملة ومتوازنة وغير تمييزية.

ونحن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن نحو ٨٠ في المائة من سكان العالم ليس لديهم إمكانية تُذكر أو أي إمكانية للوصول إلى الأدوية الخاضعة للمراقبة لعلاج الآلام المتوسطة أو الحادة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى كفالة التوافر الملاءم لتلك المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما فيها المواد الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية. ويجب علينا أيضا كفالة عدم تسريبها لشبكات الاتجار غير المشروع وضمان الامتثال للاتفاقيات الدولية. ويجب أن نزيل العقبات المختلفة أمام استيراد العقاقير المسكنة للألم وتوزيعها واستخدامهم باعتبار ذلك مسألة عاجلة. وعلينا أن نتصدى للمشاكل الخطيرة للصلات المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك في بعض الحالات، الإرهاب وتمويله.

ويجب علينا أيضا أن نتابع الجهود الجارية لمنع تجربة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والاستخدام المنتظم لها. لقد ثبت علميا أن استهلاك هذه المواد يعرض الأطفال والشباب لاحتمال تلف المخ وللأضرار النفسية ويزيد من خطر الاعتماد عليها. ونحن نتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشباب. إنها مسؤولية الدولة والمهنيين الذين يعملون مع الأطفال والشباب. وتقع المسؤولية أيضا على عاتق الأسر وجميع أولئك الذين يمكن أن يساعدوا الشباب على توخي الخيارات الصائبة في حياتهم.

وستكفل الدول الأعضاء في مجموعتنا حصول الشباب على الأدوات اللازمة للمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرارات التي تؤثر عليهم، بما في ذلك وضع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تجنب تعرضهم للإدمان على المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر العواقب المترتبة عن تعاطي المخدرات التي قد تؤثر على صحتهم.

وتنطوي الوقاية الفعالة من الإدمان على وضع سياسة عالمية متوازنة تجمع بين الوقاية والتدخل المبكر والرعاية وفعالية سيادة القانون ومكافحة الاتجار. ومن الأهمية بمكان أن تراعي استراتيجيات الوقاية الاكتشافات الأخيرة بشأن المخاطر المرتبطة باستهلاك المؤثرات النفسانية. وهذا النهج العلمي للوقاية يستند إلى البحوث والتحليلات والتوصيات التي قدمها الخبراء، والتي ينبغي أن تسترشد بها الدول في اختيار تمويل برامج الوقاية. وفي ذلك السياق، فإن برامج الوقاية القائمة على الاحتياجات النفسية والاجتماعية للشباب وذويهم لها أهمية حاسمة. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى اتباع نهج عالمي للوقاية والتثقيف يمنح الأولوية لمسائل الصحة، الأمر الذي يفضي إلى حشد جميع تلك الكفاءات في تلك المجالات.

وفيما يتعلق بالتثقيف، ينبغي أن يكون الهدف هو تكييف التدابير الوقائية مع مختلف الأعمار واختيار المنع التدريجي والطويل الأجل الذي يشترك فيه الآباء والأمهات. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نشجع التدريب الأولي والمستمر مع تعزيز أوجه التآزر بين مختلف المهن ذات الصلة والتدريب والوقاية من الإدمان لجميع المدرسين الذين يعملون مع الشباب، بما في ذلك تعزيز النهج المشتركة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القضاة وأفراد الشرطة وكافة العاملين في الحقل الاجتماعي وجميع المعلمين وكل العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من المهنيين.

إضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون ببذل قصارى الجهد من أجل منع ومكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات النفسانية وتصنيعها والاتجار غير المشروع بها، بما في ذلك معالجة أسباب وعواقب العنف والجريمة المتصلين بالمخدرات. وفي ذلك

السياق، يجب علينا أن نعزز البرامج المتعلقة بخفض العرض والطلب. والتدابير الوقائية ضرورية أيضا للتعامل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تشجع على الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتصلة بالمخدرات. كما ندعو إلى تحسين التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي بشأن المسائل الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون القضائي في مجالات مثل تسليم المجرمين، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية المحددة الأهداف، وفي الوقت نفسه الاحترام التام لحقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي مجال آخر، نعرب عن قلقنا إزاء ظهور المؤثرات النفسانية الجديدة، التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الصحة، فضلا عن التهديد المتنامي الذي تمثله المواد من قبيل الميثامفيتامينات. ونؤكد أنه من الأهمية بمكان اعتماد استجابات فعالة استنادا إلى البيانات العلمية للتصدي لمسألة المؤثرات النفسانية الجديدة، ولا سيما آثارها السلبية على الصحة وعلى المجتمعات.

ولتحسين معالجة مشكلة المخدرات العالمية، أصبح من الضروري معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بإنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها من خلال تنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة المخدرات على الصعيد العالمي والمدى الطويل تركز على التنمية المستدامة، ولا سيما مشاريع التنمية البديلة. وفي ذلك الصدد، يجب أن ننظر في توخي المزيد من التركيز على التنمية كجزء من سياستنا وبرامجنا الوطنية المتعلقة بالمخدرات لمعالجة عوامل الخطر التي تؤثر على الأفراد والجماعات والمجتمعات. لذلك ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك عن طريق برامج التمويل المرنة في الأجل الطويل، من أجل وضع برامج عالمية لمكافحة المخدرات متوازنة وتركز على التنمية المستدامة وتحسين الحلول الاقتصادية والصحية، بما في ذلك على أساس الاحتياجات الحقيقية والأولويات الوطنية.

وفي الختام، فإن مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية التي تشكل الدول الأعضاء والمراقبين في المنظمة الدولية للفرانكوفونية ما زالت مصممة على اتخاذ الخطوات اللازمة لمتابعة التوصيات والاستنتاجات المنبثقة عن هذه الدورة الاستثنائية، بالتشارك الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وكيانات المجتمع المدني، ولكفالة أن تكون المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات عامة للجمهور وأن تحللها بشكل دقيق لجنة المخدرات، بوصفها الهيئة الرائدة للأمم المتحدة المسؤولة عن المسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات.

وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود الآن أن أدلي ببيان باسم المملكة المغربية.

إن هذه الدورة الاستثنائية هي في الواقع حسنة التوقيت. وتنعقد في لحظة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي يواجه تحديات كبيرة بسبب الزيادة المقلقة في إنتاج كافة أنواع المخدرات والاتجار بها واستهلاكها. كما تنعقد الدورة في وقت تظهر فيه المؤثرات النفسانية الجديدة، جنبا إلى جنب مع أشكال جديدة من الاستهلاك يجري نشرها على نطاق واسع على شبكة الإنترنت؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات وطنية ودولية للتصدي لتلك التحديات. وندعو الدول الأعضاء وكافة الجهات صاحبة المصلحة إلى بذل كل جهد ممكن لكفالة نجاح هذه الدورة الاستثنائية. ويجب أن تسفر هذه الدورة أيضا عن إجابات محددة وخارطة طريق للعمل لمواجهة شواغلنا المشتركة. إن خارطة الطريق يجب أن تتضمن آلية لتقييم التقدم المحرز والعقبات التي سنواجهها بهدف تعزيز السياسات الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات.

وبالرغم من النهج المختلفة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وإضافة إلى طائفة واسعة من الاختلافات الاجتماعية والثقافية التي يتعين مراعاتها، يتشاطر المجتمع الدولي هدفا مشتركا واحدا، ألا وهو حماية مجتمعاتنا ودولنا من الآثار

السلبية والمدمرة والتي لا يمكن إصلاحها لآفة المخدرات. في ذلك الصدد، يشدد وفد بلدي على أهمية الحذر الشديد في معالجة مسألة نزع إلهاء تجريم المخدرات وتقنينها. ومن شأن التغيير المفاجئ من الحظر العام للمخدرات إلى إضفاء الصفة القانونية بشكل عام على مجال حساس كهذا أن يؤدي إلى نتائج عكسية مما يعرض للخطر السياسات العامة الوطنية التي تشكل الاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات.

إن المملكة المغربية، نظرا لموقعها الجغرافي، ما فتئت تواجه آفة الاتجار بالمخدرات، التي تفاقمت في السنوات الأخيرة جراء ترابط أنشطة التنظيمات الإجرامية عبر الحدود الوطنية. وتستخدم هذه الجماعات أفريقيا كمنطقة عبور رئيسية وتستغل الشبكات الإرهابية وحركات التمرد في المنطقة، مما يهدد السلام والاستقرار في جزء كبير من منطقة الساحل والصحراء. ولمواجهة هذه التحديات، تبذل السلطات المغربية تضحيات كبيرة من حيث الموارد البشرية وغيرها في مكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في التهريب والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه. والهدف أيضا كفالة رصد ومراقبة حدود المملكة المغربية وسواحلها.

في ذلك السياق، تود المملكة المغربية أن توجه الانتباه إلى تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء. وتلك الحالة الخطيرة تقتضي تعزيز التعاون الإقليمي. وهذا التعاون ضروري أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في مجالات المساعدة القضائية وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات، من أجل تحييد شبكات الاتجار بالمخدرات والقضاء عليها والتي باتت الآن تستخدم أساليب مبتكرة ومتطورة على نحو متزايد، بما في ذلك الطائرات النقل الخفيف والمروحيات والزوارق العالية السرعة.

إن المغرب ما زال ملتزما بدون كلل بمكافحة إنتاج وتهريب واستهلاك المخدرات وإدمان المخدرات. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت المملكة المغربية استراتيجية شاملة ومتوازنة تقوم على نهج ثلاثي الأبعاد، ألا وهي الوقاية والرعاية ومكافحة الاتجار وشبكات الاتجار. وتهدف السياسات العامة القائمة إلى منع سلوك الإدمان في وقت مبكر وتستهدف العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة بجميع أنواعها. ولدينا رؤية بعيدة المدى تركز على التدابير التالية.

أولا هناك تركيز على الاستئصال التدريجي لمحاصيل المخدرات غير المشروعة. ثانيا نضطلع ببرنامج الوقاية والتوعية بشأن الإدمان التي تهدف إلى مساعدة متعاطي المخدرات ويجري دوريا تعديلها لتلبية احتياجات السكان المعنيين. ثالثا نقوم بتوفير الرعاية الصحية لمتعاطي المخدرات ومعالجة مدمني المخدرات ونكفل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

رابعا، يجري حاليا وضع برامج تنمية بديلة ومشاريع وهياكل اجتماعية – اقتصادية مستدامة في المناطق المتأثرة بإنتاج المحاصيل غير المشروعة. وخامسا، نعمل على تدعيم التعاون الإقليمي والدولي من أجل زيادة فعالية عملية مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات إلى الحد الإقصى.

إن الجهود التي تبذلها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موضع تقدير. وإن الأعمال المضطلع بها والوسائل المادية والبشرية والمالية المعبئة في إطار استراتيجيتنا مكنتنا من تقليص مساحة المناطق المزروعة بالقنب بنسبة ٦٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٣.

بفضل العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة مراقبة المخدرات، أدت السياسة المتبعة في مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي إلى نتائج هامة ومشجعة. بيد أن البيانات والإحصاءات المتاحة تشير إلى تزايد إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها في جميع فئات المخدرات.

في الختام، تتطلب الحالة من الدول الأعضاء أن توحد جهودها من أجل تعزيز السياسات العامة الوطنية والتعاون بين الدول انطلاقا من روح ونص الاتفاقيات الدولية الثلاث

لمراقبة المخدرات التي تظل حجر الزاوية في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ويجب أن نكيف استراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية والدولية لمكافحة المخدرات كلما اقتضى الأمر من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية. وهذا هو الهدف الحقيقي من هذه الدورة. اتمنى للجمعية كل النجاح.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية السودان.

**السيد زروق** (السودان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

في البداية، أود أيضا أن أعرب عن تهانينا الحارة لرئيس هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وتتطلع مجموعتنا إلى دورة استثنائية ناجحة تحت قيادته. تغتنم المجموعة هذه الفرصة لتعرب عن شكرها للأمانة العامة على دعمها الناجع طيلة العملية المفضية إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية.

وترحب مجموعة الدول الأفريقية باعتماد مشروع الوثيقة الختامية، وعنوانها ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“ خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات المعقود في فيينا الشهر الماضي. نحن نرحب باتخاذ (انظر القرار دإ-٣٠/١، المرفق) في وقت سابق من هذه الدورة.

إن المجموعة الأفريقية بينما تقدر التقدم المحرز على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، تشدد على أن المشكلة لا تزال تمثل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي، الأمر الذي يتطلب زيادة التعاون الفعال على الصُعد الثنائية والإقليمية والدولية، فضلا عن تعزيز المساعدة التقنية والمالية على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وفي هذا السياق، تؤكد مجددا المجموعة التزامها بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية القائمة الثلاث لمراقبة المخدرات التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، ونشدد على أهمية تحقيق الأهداف والأحكام والغايات المنصوص عليها في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد مجددا المجموعة التزامها بالبيان الوزاري المشترك الذي اعتمد في عام ٢٠١٤.

تؤكد مجددا المجموعة بأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية توفر فرصة للدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، وتتضمن تقييما للإنجازات المحققة والتحديات التي ما زالت ماثلة في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمكافحة المخدرات وسائر صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتسلم المجموعة الأفريقية بالدور الرائد الذي تضطلع به لجنة المخدرات بصفتها الهيئة المركزية لصنع السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة التي تتناول المسائل المتصلة بالمخدرات على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ١٨١/٧٠. وعلاوة على ذلك، نعرب عن دعمنا وتقديرنا لجهود الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفته الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بمعالجة ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

ترحِّب المجموعة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (القرار ١/٧٠) ونثق تماما بتكاملية وتعاضدية الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية على نحو فعَّال؛

وتشدد المجموعة على أهمية خطة العمل الأفريقية المتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ باعتبارها مخططا لأفريقيا من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها المخدرات غير المشروعة. ونؤمن بأن الجهود التكميلية التي يقوم بها المجتمع الدولي من شأنها أن تعزز تحقيق الأهداف الواردة في الخطة، فضلا عن تحقيق الهدف المتمثل في قارة خالية من المخدرات في إطار الهدف الطموح ٤ من خطة عام ٢٠٦٣، إحلال السلام والأمن في أفريقيا.

علاوة على ذلك، ترحب المجموعة بالاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا الذي عقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتتطلع إلى تنفيذ توصياته بغرض تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية.

ما فتئت المجموعة الأفريقية تعرب عن قلقها إزاء آفة تعاطي المخدرات غير المشروعة. ولا يزال تعاطي المخدرات يقوض جهود جميع بلدان القارة في تعميق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وتسلم المجموعة بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في مجال منع وإزالة الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المستخدمة في إنتاج وصنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والحد منها بدرجة كبيرة وقابلة للقياس. وبالرغم من تلك الجهود، فإن الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها وصنعها والاتجار بها وإساءة استعمال المواد الخاضعة للمراقبة، مثل القنب والكوكايين والهيروين، فضلا عن المواد غير الخاضعة للمراقبة، مثل الكيتامين، والنياوب والميثامفيتامين، والترامادول، لا تزال تشكل تحديا هائلا في جميع أنحاء أفريقيا، مما يتطلب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك المساعدة التقنية، وفقا لاحتياجات البلدان الطالبة.

تشدد المجموعة على أن السياسات الفعالة هي تلك التي تحقق نهجا متوازنا ومتكاملا نحو خفض العرض وخفض الطلب والتعاون الدولي، على النحو المبين في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، والإعلان السياسي وخطة العمل، من أجل تحقيق مجتمع خالٍ من تعاطي المخدرات. وتهيب المجموعة بالدول الأعضاء لمواصلة التصدي لمسألة تعاطي المخدرات بوصفها مسألة صحية واجتماعية، مع التقيد بالقانون والتمسك بإنفاذه. ومهما يكن من أمر، تشدد المجموعة الأفريقية على أهمية تحسين التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات من جميع جوانبها، بما في ذلك آثارها على سلامة الافراد والمجتمعات المحلية والمجتمع بأسره.

تكرر المجموعة الإعراب عن قلقها إزاء المشاكل الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات، وتؤكد من جديد التزامها بالعمل من أجل تحسين الوصول إلى البرامج الصحية للوقاية من تعاطي المخدرات، بما في ذلك التوعية والعلاج وإعادة التأهيل. وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها إزاء عدم إمكانية الحصول على العقاقير المخففة من الآلام أو عدم القدرة على الحصول عليها بالنسبة لملايين الناس في القارة الأفريقية والذين بأمس الحاجة إليها. ونحض على ضمان توفر العقاقير المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية والقدرة على الحصول عليها، والعمل في الوقت نفسه على منع تسريبها، والاتجار بها، واساءة استخدامها. وفي ذلك الصدد، تحض المجموعة على زيادة المساعدة التقنية والتعاون الدولي مما يمكن من نقل الدراية الفنية في تصنيع مستحضرات صيدلانية جنيسة ذات مفعول بيولوجي معادل وبتكلفة ناجعة.

علاوة على ذلك تشدد المجموعة الأفريقية على الحاجة الملحة للتصدي للتحديات الخطيرة التي تشكلها الصلة المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وغير ذلك من أشكال الجريمة

المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة النارية، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والإرهاب وغسل الأموال، بما في ذلك ما يتصل بتمويل الإرهاب، والتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها السلطات المعنية بإنفاذ القوانين والسلطات القضائية في مواجهة الوسائل المتغيرة باستمرار التي تستخدمها المنظمات الإجرامية عبر الحدود الوطنية لتفادي اكتشافها ومحاكمتها؛

ترحب المجموعة بالجهود التي تقوم بها عدة دول أعضاء لتطوير عملية الجمع بين التعليم العام، وإنفاذ القانون والمبادرات الصحية للتصدي لزيادة استهلاك المخدرات، وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء تشريع استخدام أنواع معينة من المخدرات في بعض مناطق العالم وإلغاء تجريمها. وترى المجموعة الأفريقية أن هذه السياسات المضللة ستعرقل الجهود الجارية لمكافحة الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها وتصنيعها، والاتجار بها، واستهلاكها، وتعاطيها، وهي جهود التزمت بها الدول الأعضاء في الكفاح العالمي ضد مشكلة المخدرات العالمية.

تود المجموعة أن تؤكد من جديد الأهمية الكبيرة التي توليها للتنمية المتكاملة والمستدامة والتنمية البديلة الوقائية، في جملة أمور، لكونها وسيلة للحد من مشكلة المخدرات العالمية. وفي ذلك الصدد، تشجع المجموعة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة استخدام دوره في الدعوة إلى تشجيع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية على إيلاء اهتمام خاص للتنمية البديلة في البرامج والمشاريع المتصلة بالتصدي لمشاكل المخدرات، وتحض المجموعة على تقديم المساعدة الكافية للنهوض بوضع المبادرات الإنمائية البديلة المستدامة أو استعراضها.

في الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة مرة أخرى الدعم الكامل من المجموعة الأفريقية خلال هذه الدورة الاستثنائية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

**السيد إيليوسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. على الرغم من أن بلدي يؤيد البيان الذي أُدليَ به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر القرار دإ-٣٠/١، المرفق) ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب جمهورية مقدونيا بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن مسألة المخدرات في العالم، وهي مناقشة تمس الحاجة إليها وجاءت في أوانها. وإني لعلى ثقة بأن هذه المناقشة سوف تسهم أيضا في جهودنا من أجل التعامل بشكل أفضل مع هذه الظاهرة. إن حكومتي، إذ تدرك أن مشكلة المخدرات العالمية يمكن أن يكون لها تأثير مزعزع للاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا الأوسع، تتخذ تدابير شاملة من أجل خفض العرض والطلب على المخدرات. وتتعهد الحكومة بالقيام بأعمال الوقاية والعلاج، واتخاذ تدابير ملموسة لمنع وقمع الاتجار بالمخدرات أو أي شكل آخر من أشكال الاتجار غير المشروع بها. ثمة مؤشرات واضحة على خفض عرض المخدرات تمثلت في أعمال ضبط شحنات كبيرة من المخدرات، مما أدى إلى سد القنوات العابرة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، نبقي على الاتصالات الوثيقة والتعاون النشط مع شركائنا داخل المنطقة الإقليمية وخارجها.

للأسف، يظل درب البلقان أحد مسارات الاتجار الرئيسية بالمخدرات غير المشروعة المؤدية إلى الأسواق الأوروبية، ولا سيما الآن مع أزمة الهجرة المستمرة، أصبح مسارا أكثر جاذبية للمتجرين بالمخدرات. لذلك، من المهم للغاية ضمان التعاون الوثيق على هذا الدرب بين منطقة جنوب شرقي أوروبا وبلدان المنشأ وبلدان المقصد النهائي. وعلي أن أذكر هنا بأن تسارع وتيرة العولمة اليوم، بالإضافة إلى فوائدها الواضحة، تجلب الكثير من العلل، وتؤدي إلى عواقب ضارة. وفي ذلك

السياق، فإن درب البلقان لا يؤثر سلبا على المنطقة فحسب، بل يزيد من تعاطي المخدرات خارجها.

ما زال العالم اليوم يواجه العديد من التحديات التي لا يمكن تحقيق نتائج حيالها، إلا بالجهود الموحدة والمتضافرة التي نبذلها جميعا. ومن المؤكد أن تجارة المخدرات غير المشروعة إحدى هذه التحديات. وإنني واثق من أن لدينا آلية للتصدي لها بفعالية، بما في ذلك عن طريق سد قنوات تمويل الإرهاب. وفي ذلك الصدد، ينبغي النظر إلى هذه الدورة الاستثنائية كفرصة وليس فقط لمواجهة تحديات سياسة المخدرات على الصعيد العالمي، بل من أجل تحسين وتعزيز التعاون الدولي. إن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية أمر لا مفر منه لتحقيق التنمية المستدامة في كل المناطق.

في الختام، أود أن أؤكد للممثلين والشركاء أن جمهورية مقدونيا لا تزال ملتزمة بمواصلة التعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية للتغلب على نحو أفضل على مشكلة المخدرات الدولية. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد الوثيقة الختامية (انظر القرار دإ- ١/٣٠، المرفق).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية النيجر.

**السيدة دجيبو** (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء يودّ وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع الذي يوفر للدول فرصة لمناقشة تجاربها في مجال مكافحة المخدرات وتعزيز الوسائل اللازمة لزيادة فعالية هذه المكافحة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

إن بلدي، النيجر، لا ينتج المخدرات؛ غير أنه نظراً لموقعه الجغرافي الحيوي بين أفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي، فقد أضحى ملتقى طرق يشك مطمعا لتجار المخدرات، مع ما يترتب على ذلك من انعدام للأمن. وهذا هو السبب في أن من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في إطار هذه المكافحة، التي تشمل الحشيش المخدّر والكوكايين والمؤثرات العقلية.

ومن المحزن والمؤسف أن الشباب، الذين يمثلون المستقبل، هم الضحايا الرئيسيون للاتجار بالمخدرات، سواء بوصفهم مستهلكين أو بائعين. ولمكافحة الاتجار بالمخدرات، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٢ لجنة وطنية لتنسيق مكافحة المخدرات، بالإضافة إلى الأطر الحالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأهداف اللجنة هي تحديد الاحتياجات والمشاكل في مجال مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع استراتيجية في إطار السياسات العامة المتعلقة بالصحة والقمع؛ ورصد وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية والبرنامج الوطني لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية؛ والقيام بحملة مكثفة لتوعية الجمهور وتثقيفه بغية خفض الطلب على المخدرات وعرضها والاتجار بها؛ وإعداد إحصائيات موثوقة بشأن الاتجار بالمخدرات واستخدامها. وتقوم اللجنة أيضاً، بدعم من المجتمع المدني، بالاستفادة من اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الذي يُحتفل به سنويا في ٢٦ حزيران/يونيه، لإجراء حملة توعية ضد هذه الآفة.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، يمكننا أن نُبرز حظر البيع غير المقيد لجميع المنتجات الصيدلانية التي يمكن استخدامها كمخدرات، مثل الترامادول. وبالإضافة إلى اللجنة، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية للشباب تهدف إلى تعزيز التدريب وتنظيم المشاريع والأنشطة الأخرى لتمكين الشباب.

وفي عام ٢٠١٢، ألقي القبض على ١ ٢٥٠ شخصاً، من بينهم ١ ١٧٢ شخصا من أبناء النيجر كان منهم ٨٩٢ من

الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ عاماً. وتتضمن هذه الأرقام كلاً من بيع المخدرات واستهلاكها. وفي مواجهة هذه الحالة، يلتزم بلدي، من خلال اللجنة، بأن يتخذ تدابير عاجلة لا لمنع الاستهلاك وحظره فحسب بل أيضاً لحظر بيع جميع المواد غير المشروعة التي تهدد صحة، وحتى حياة، شعبنا ولا سيما الشباب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الجمهورية اللبنانية.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): يرحب لبنان بعقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وأود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للجنة المخدرات على دورها الأساسي، فضلاً عن تقديرنا للعملية الشاملة المفضية إلى هذا الاجتماع. وتأتي هذه الدورة الاستثنائية في منعطف هام – بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والتي تهدف إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه لجميع الناس على اختلاف أعمارهم، وأيضاً لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، والأهم من ذلك أنها لا تترك أحداً يتخلف عن الركب.

لا تزال مشكلة المخدرات العالمية تمثل خطراً شديداً على تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وقد أُحرز تقدم ملحوظ على مر السنين في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين فهم المشكلة ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لها. ومع ذلك، برزت تحديات جديدة تشكلها الصلات المتعاظمة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبالأسلحة النارية وجرائم الفضاء الإلكتروني والإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وينبغي أخذ جميع هذه التحديات السابقة والجديدة في الاعتبار. وهي تتطلب رداً عاجلاً في جهودنا الجماعية الرامية إلى التنفيذ الكامل للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩، فضلاً عن البيان الوزاري المشترك المنبثق عن الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدِّرات في عام ٢٠١٤ لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدِّرات العالمية، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وغيرها من القواعد ذات الصلة والسارية للقانون الدولي.

وينبغي إيلاء اهتمام إضافي للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال والشباب، كما أن زيادة دور المجتمع المدني أمر أساسي لتحقيق الحياة الصحية والرفاه للجميع، على نحو ما تم التعهد به في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فمن المهم النهوض بالتعاون الدولي من أجل تعزيز الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، خصوصاً في البلدان النامية، والتعاون على المستويين العلمي والأكاديمي في هذا الصدد، وأن تكفل في الوقت نفسه منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة.

وقد اعتمد لبنان، على أساس التزامه بالاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وما يتصل بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، في عام ١٩٩٨ القانون رقم ٦٧٣، الذي يحدد إطاراً قانونياً شاملاً في النهج المتبع من أجل التصدي لمشكلة المخدرات. وهنالك مجلس وطني يتبع مجلس الوزراء ويتولى إعداد استراتيجية وطنية وتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية والتعاون القضائي ذي الصلة بها. وعلاوة على ذلك، فإن القانون يعطي مستعملي المخدرات، تحت إشراف لجنة معنية بالإدمان، الحق في اختيار برنامج ترعاه الدولة بدل الحبس، والذي يخولهم، في حال تم إكماله، إسقاط التهم الموجهة إليهم.

وفي الختام، غني عن التذكير أن النزاعات المسلحة وعواقبها على الشباب، فضلاً عن تصاعد التطرف في جميع أنحاء العالم ولا سيما في منطقتنا من العالم، تشكل تحديات إضافية تتطلب جهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد عالم خالٍ من المخدرات والجرائم المتصلة بها.

ونتطلع إلى إجراء مناقشات موضوعية أثناء اجتماعات المائدة المستديرة وإلى نتائج إيجابية ومثمرة لهذه الدورة الاستثنائية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية كابو فيردي.

**السيد فيريرا** (كابو فيردي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئيس ماغنز ليكتوفت لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، ما يتيح لنا فرصة لتقييم الإنجازات التي تحققت منذ الدورة الاستثنائية الأخيرة.

وتؤيد كابو فيردي البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تنعقد الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي تشكل إنجازا تاريخيا. ومما لا شك فيه أن تحويل عالمنا على نحو مستدام يتطلب بذل جهود دولية لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتشجيع بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع ولتعزيز الحياة الصحية والرفاه للجميع. ونرى أن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية يجب أن تستند إلى منظور حقوق الإنسان من أجل ضمان الكرامة الإنسانية وكفالة الحصول على العلاج دون تمييز.

ونحن نشارك الوفود الأخرى الإعراب عن الأسف العميق لأن الوثيقة الختامية لا تتضمن حكماً بشأن عقوبة الإعدام.

وفي جهودها من أجل تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وإلى جانب تصديقها على الصكوك القانونية الدولية بشأن المخدرات، فقد عززت كابو فيردي من إطارها القانوني واعتمدت سياسات سليمة إلى جانب الخطط الاستراتيجية الشاملة والطموحة التي ترمي إلى معالجة مشكلة المخدرات والتصدي لغسل الأموال وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فقد استُكمِلت جهودنا الوطنية من خلال المبادرات والإجراءات الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في إطار إعلان برايا السياسي لعام ١٩٩٧ وخطة العمل الإقليمية المعنية بتنسيق أنشطة مكافحة المخدرات، في شراكة وثيقة مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولكونها دولة جزرية نامية صغيرة تقع في مفترق طرق تجارة المخدرات غير المشروعة عبر المحيط الأطلسي، مع شح مواردها والإمكانيات المحدودة للتنفيذ، تواجه كابو فيردي العديد من التحديات المتعلقة بالتحكم ومراقبة منطقتها البحرية لمنع الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. ونحن نرحب باتخاذ القرار دإ-١/٣٠، المعنون ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“، ونرى من الأهمية أن يقوم تنفيذه على مبدأ المسؤولية الجماعية والمشتركة. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم تعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ونحيط علماً على النحو الواجب بالتوصيات العملية بشأن التعاون الدولي، فضلاً عن التعاون الأقاليمي من أجل معالجة القضايا الاجتماعية وتحسين التعاون الفني والمالي من أجل اتباع سياسات متوازنة تنموية المنحى بشأن المخدرات.

أخيراً، فإننا نطلب مساعدة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تنفيذ تدابير وآليات الوقاية لدينا من أجل معالجة أفضل لمشكلة المخدرات والتصدي لها على نحو فعال.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريتشارد ندوهورا، رئيس وفد جمهورية أوغندا.

**السيد ندوهورا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الرئيس على تنظيم الدورة الاستثنائية هذه بشأن مشكلة المخدرات العالمية من أجل أن تتبادل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة المعارف والخبرات فيما يتعلق بمشكلة المخدرات في مجتمعنا العالمي.

وأوغندا تؤكد أن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشتركة يجب معالجتها في إطار متعدد الأطراف. وهي مشكلة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن، ويجب تنفيذه باتساق كامل مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأحكام الأخرى للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتشدد أوغندا كذلك على الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والموقف الأفريقي الموحد بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات وعملية التنسيق الجارية بين الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بشأن تعاطي المخدرات ومكافحتها.

وأوغندا أحرزت تقدماً في مجالات مكافحة المخدرات والحصول عليها للاستخدام الطبي والعلمي. ويشمل ذلك تنقيح التشريعات من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى السيطرة على تعاطي المخدرات والاتجار بها، فضلاً عن نظام الأحكام، وفقا للقوانين والمعايير الدولية. وقد أجريت تغييرات تشريعية أخرى للسماح لأفراد جهاز التمريض والموظفين الطبيين المدربين بشكل مناسب بوصف بعض الأدوية المخدرة للسيطرة على الألم، ونفذنا بنجاح شراكة للقطاعين العام والخاص بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لإنتاج بعض الأدوية المخدرة وصرفها للمرضى الذين يعانون من آلام معتدلة إلى حادة بالمجان.

وأوغندا ما فتئت تواجه تحديات. أولاً، إن استهلاك المواد الأفيونية للاستخدام الطبي والعلمي لا يزال أقل من المتوسط الإفريقي والعالمي. ثانياً، عدم كفاية التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والإدارات والأجهزة المعنية في مجال مكافحة المخدرات والاستخدام الطبي والعلمي. ثالثاً، الافتقار إلى القدرات اللازمة لمعالجة الاتجار المتزايد عبر أوغندا، وخاصة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية لمراقبة الحدود التي يسهل اختراقها. وفي ضوء ما سبق، اختصت حكومة جمهورية أوغندا معالجة الاتجار بالمخدرات باعتبارها مشكلة رئيسية تهدد أمنها القومي والرفاه الاجتماعي. وهي تدرك التهديدات والأخطار التي تشكلها المخدرات، بما في ذلك غسل الأموال والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومسائل الصحة العامة.

وحكومة أوغندا ستظل ملتزمة بالامتثال لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، وبروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. ومع ذلك، فإن أوغندا تقر بمبدأ التوازن المزدوج في تطبيق القوانين على الاستخدام غير المشروع للمخدرات وكذلك في إتاحتها للاستخدام الطبي والعلمي.

ختاماً، فإن أوغندا تعي الحاجة للنظر في توفر الأدوية المخدرة للاستخدام الطبي والعلمي. في الوقت نفسه، فإن أوغندا في معالجتها لمشكلة المخدرات، ستعمل على التأكد من توافق تلك المعالجة مع المعايير التي حددتها الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية تونس.

**السيد خياري** (تونس): يسعدني في مستهل هذا البيان أن أتوجه بالشكر لكل من رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة المخدرات وكافة أعضاء المجلس المعني بالإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات نظير جهودهم الدؤوبة من أجل تأمين الإعداد الجيد لهذا الحدث التاريخي الذي يشكل منعرجاً حاسماً لدعم المجهود الدولي لمكافحة آفة المخدرات.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن التقدير والشكر لكل من ساهم في إنجاح مسار المفاوضات الخاصة بالوثيقة الختامية لهذه الدورة (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) التي جاءت لتترجم تنامي الوعي المشترك بمحورية مشكلة المخدرات العالمية بعد اتخاذها مؤخراً منعرجاً خطيراً في إطار ارتباطها بشكل متزايد بالجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب وغسل الأموال المرتبط بتمويل الإرهاب، ولتؤكد حرصنا جميعاً على تعزيز الإجراءات المتخذة في إطار التصدي لتلك الظاهرة.

وفي نفس السياق، نرحب بتأكيد الدول الأعضاء من خلال الوثيقة الختامية على أهمية النهوض بالشراكات والتعاون، وعلى ضرورة تكاتف جهود كل مكونات المجتمع الدولي وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة لدعم الجهود الوطنية لمعالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ضمن نهج شامل يقوم على أساس المراعاة التامة لحقوق الإنسان وصون سلامة ورفاه الأفراد والمجتمعات ككل.

وإذ يضم وفد بلدي صوته إلى كلمتي المجموعة الإفريقية والمجموعة الفرنكفونية، فهو يود إضافة الملاحظات الوطنية التالية:

كانت تونس وما زالت تحرص دائما على المشاركة في المؤتمرات والملتقيات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات حتى يتسنى لنا تبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز التعاون الميداني لزيادة تفعيل الاتفاقيات العالمية القائمة والمتعلقة بالمخدرات والمؤثرات النفسانية والسلائف.

وإننا اليوم، في تونس، لنحرص على التعاون الفعال مع منظمات المجتمع المدني لمكافحة هذه الآفة التي تستهدف شبابنا عبر الاستئناس بالتجارب العالمية في المجال. ولبلورة المساعي الحثيثة للدولة، وتماشيا مع التطورات العالمية، تكونت لجنة مختصة مكونة من ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية وجمعيات ممثلة للمجتمع المدني، حيث أعدت مشروع قانون جديد يتعلق بالمخدرات هو الآن بصدد المناقشة في مجلس نواب الشعب وذلك من أجل مراجعة العقوبات المتعلقة باستهلاك المخدرات، خاصة وأن القانون الحالي، على صرامته، لم يمنع انتشار استهلاك المخدرات أو أن العقوبة السالبة للحرية دون العلاج والمتابعة النفسية للمستهلك لا تؤدي أحيانا إلى النتيجة المرجوة بل قد تدمر حياة الشاب المبتدئ في استهلاك المخدرات.

إن مشروع القانون المتعلق بالمخدرات يعد خطوة تشريعية هامة إذ يميز بشكل واضح بين المستهلك والمروج مع المحافظة على تشديد العقوبة والمحافظة على الطابع الزجري للجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات مع الأخذ بعين الاعتبار جرائم تمويل الإرهاب وغسيل الأموال والتي تشكل خطرا على النظام العام الاجتماعي والاقتصادي.

أما بالنسبة للمستهلكين، فقد أكد المشروع على مبدأ التدرج في العقوبة الذي يكرس الوقاية قبل الزجر ويشجع على المبادرة التلقائية واستبدال العقوبات السالبة للحرية بعقوبات بديلة تحقق الإصلاح وإعادة الإدماج بالنسبة لمستهلك المخدرات، مما يقتضي تمشيا جديدا يهدف إلى الوقاية والعلاج

عبر تمتع مستهلكي المخدرات بالحق في العلاج البديل والتغطية الاجتماعية.

هذا، وسيتم وفقا لنفس المشروع إنشاء مرصد وطني للإحصاء والإعلام والتوثيق والدراسات والبحوث في مجال المخدرات، يكون تحت إشراف رئاسة الحكومة ويعمل على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والتوعية بخطورة استهلاكها. كما سيتم في هذا الإطار إنشاء لجنة وطنية ولجان جهوية للتعهد والإحاطة بمستهلكي المخدرات عبر الإشراف على تنفيذ العلاج والمراقبة الطبية التي تتم في مؤسسات صحية وقائية أو علاجية عمومية أو خاصة مرخص لها من وزير الصحة بناء على شروط تُضبط بأمر حكومي.

وأود في ختام كلمتي تأكيد حرص تونس على اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وذلك في إطار التنسيق الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية وعلى رأسها لجنة المخدرات بصفتها هيئة الأمم المتحدة المسؤولة الرئيسية عن تقرير السياسات الدولية في شؤون مراقبة المخدرات، وفقا لما جاء في الاتفاقيات الثلاث الدولية الصادرة لهذا الغرض إضافة لما جاء في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لسنة ٢٠٠٩ والإعلان الوزاري لسنة ٢٠١٤.

كما أود، في النهاية، التأكيد من جديد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي من أجل التصدي لهذه الآفة من خلال حلول جذرية قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني في إطار مقاربة شاملة تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وذلك بتكاتف جهود مختلف مكونات المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد المملكة العربية السعودية.

**السيد الزهراني** (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أعرب عن بالغ التقدير على عقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة، وأشكر لجنة المخدرات وأمانتها العامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على ما بُذل من جهود موفقة للتحضير لهذه الدورة الثلاثين لمواجهة مشكلة المخدرات التي فرضت نفسها على هذا العالم باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

بداية، نؤكد على التزام المملكة العربية السعودية بكافة الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. ونتمنى لهذه الدورة الاستثنائية كل النجاح وأن تسهم الوثيقة الختامية (انظر القرار دإ-٣٠/١، المرفق) المُعتمدة بتوافق الآراء في الحد من مشكلة المخدرات. وأشكر جميع من سبقوني على أطروحاتهم القيمة عن مشكلة المخدرات التي ما تزال هاجسا يؤرق العالم أجمع وتستدعي منا مسؤولية مضاعفة الجهود لمواجهتها حماية لمجتمعاتنا باذلين قصارى الجهود كمعنيين بمكافحة المخدرات لتحصين مجتمعاتنا من هذه المعضلة من خلال زيادة تفعيل آليات التعاون والتنسيق المشترك فيما بين الدول.

لقد أشارت المتغيرات التي لحقت بمشكلة المخدرات والتقدم في أسلوب مكافحتها دوليا خلال الأعوام الماضية إلى تزايد قلق المجتمعات إزاء تعاظم المخدرات والانعكاسات السلبية للمشكلة، ما يشير إلى تحول منهجي يتجه نحو حتمية القيام بمزيد من العمل الجماعي الرامي إلى التغلب على المشكلة بتقليل عرض المخدرات والطلب غير المشروع عليها إلى أقصى درجة ممكنة.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأن مشكلة المخدرات ومخاطرها عالمية، فإن انعكاساتها على المجتمعات والأفراد تستدعي تعزيز التعاون الدولي القائم على تحجيمها. ومن الأهمية بمكان السعي

إلى حل مشكلة المخدرات عالميا وفق الاتفاقيات الدولية وبما يتناسب مع التشريعات الوطنية لكل دولة دون التدخل فيها.

وفيما يختص بالتعاون على المستوى الإقليمي والدولي وما له من أهمية بالغة في الحد من عمليات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، فقد اهتمت المملكة بهذا الجانب اهتماما بالغا من خلال تعزيز التعاون مع الأجهزة المعنية في تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة للحد من عمليات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية تفعيلا لمبادئ التعاون الدولي. ونؤكد على أهمية تعاون كافة الدول تعاون صادق وبناء في هذا الجانب لضمان نجاح الحد من عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

لقد اهتمت المملكة العربية السعودية بتقديم العلاج اللازم لمدمني المخدرات والرعاية اللاحقة لهم باعتبارهم أشخاصا مرضى دون تعرضهم للمحاكمة أو المساءلة ويستحقون العلاج والرعاية الضرورية ليصبحوا فاعلين في المجتمع، ولذلك تم إنشاء ١٠ مستشفيات متخصصة لعلاج المدمنين والصحة النفسية ومركز للتأهيل.

كما أن القطاع الخاص له إسهامات في تأسيس ٣ مستشفيات للعلاج. وفي الجانب الوقائي تم هذا العام تدشين مشروع وطني للوقاية من المخدرات تحت مظلته ٨ برامج وقائية تستهدف حماية المجتمع بكافة شرائحه.

وفيما يتعلق بجرائم غسل الأموال، فقد سنت المملكة نظام مكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٣ والذي يجرم غسل الأموال المتأتية من تجارة المخدرات وبكافة الأشكال. كما أن المملكة تدرك أهمية الرقابة على الكيماويات لضمان عدم إساءة استخدامها في الصناعات الغير مشروعه، وتعمل بكل جد لتطوير نظام وإجراءات استيراد وتصدير وإنتاج وتداول كافة المواد الكيميائية بما فيها السلائف الكيميائية. وشكرا لكم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): وفقا للقرار ١٠٩/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرنستو سامبر بيثانو، الأمين العام لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

**السيد سامبير بيثانو** (اتحاد أمم أمريكا الجنوبية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الـ ١٢ التي يتألف منها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية هناك ٤٣٠ مليون نسمة يعيشون في تلك البلدان التي تغطي حوالي ١٧ مليون كيلومتر مربع.

ومنذ ما يقرب من ٢٠ عاما، عندما كنت رئيسا لكولومبيا، وقفت على هذه المنصة ذاتها في عام ١٩٩٨ (انظر A/S-20/PV.2) لمخاطبة الجمعية التي اجتمعت لمناقشة تطور ما كان بالفعل آنذاك مشكلة مخدرات خطيرة. وقد طلبنا آنذاك من جميع البلدان المنتجة أن تفهم أن المسؤولية عن مكافحة مشكلة المخدرات لا تقع حصرا على عاتق الدول الموجودة في جانب العرض وأن على البلدان المستهلكة أن تأخذ نصيبها من تلك المسؤولية عن ذلك أيضا. كان ذلك عندما شهدنا ظهور مفهوم المسؤولية المشتركة. وإنني أمنح اليوم شرف حضور دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة تنظر في نفس المشكلة. وفي حين أنها لا تزال بنفس الخطورة، فإنني أعتقد أن أوجه الاختلاف الحالية تتمثل هذه المرة في وجود بعض جوانب إيجابية أكثر أود إبرازها.

أولا، إن الحوار بين البلدان المعنية بمكافحة المخدرات هو أكثر صراحة. وثانيا، فقد توصلنا إلى فهم مفاده أن هذه العملية يجب أن تشمل إجراءات متضافرة. فلا جدوى من قتال الآخرين في بعض البلدان الآخرين إذا كنّا جميعا نؤمن بنفس الشيء – وهو أنه علينا إنهاء مشكلة المخدرات، وأن لدينا جميعا مفاهيم مختلفة لأفضل وسيلة للقيام بذلك. ثالثا، العنصر الذي أود أن أشدد عليه هو أنه لا يوجد اتفاق بشأن الحاجة إلى الانتقائية في سياسات مكافحة المخدرات. إن

صياغة الاتفاقيات الثلاث التي تشكل جزءا أساسيا من مكافحة المخدرات تتيح المجال لتطبيق بعض المرونة والانتقائية، وتضمن عددا من الأمور، بما في ذلك التنفيذ الفعال لهذه الصكوك.

ولهذا السبب فقد اتفق اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على ثلاثة منطلقات أساسية. المنطلق الأول هو أن مسألة المخدرات لا يمكن معالجتها بمعزل عن مسألة حقوق الإنسان. ومهما كانت حيوية اتفاقات مكافحة المخدرات، من الضروري بالقدر نفسه أن ندرك أن ضمان احترام حقوق الإنسان لا يقل أهمية عن صياغة هذه الاتفاقات. ويتمثل المنطلق الثاني الذي ينبثق عن المنطلق الأول، في أن أهم مسألة من مسائل حقوق الإنسان في هذا الصدد هي الصحة العامة. ومشكلة المخدرات ليست مشكلة أمنية؛ إنها بالأساس مشكلة صحة عامة. وهكذا ظهرت، وهكذا ينبغي أن تبقى، استنادا إلى معايير موضوعية. فالمخدرات ليست سيئة لأنها محظورة؛ بل هي سيئة لأنها تضر بالصحة العامة. وقد مكننا هذا الاستدلال الأساسي جدا من تحسين صياغة السياسات المتعلقة بالمخدرات. والمنطلق الثالث في توافق آرائنا هو أهمية اتباع موقف أكثر تسامحا إزاء الحلقات الضعيفة في سلسلة المخدرات بغية حماية المستهلكين، والتمييز بين الأنواع المختلفة للاستهلاك وكفالة مواصلة شعوبنا الأصلية استهلاكها التقليدي من الكوكا، وكذلك التمييز بين صغار البائعين وتجار المخدرات.

ولا يتعارض أي من هذه التمييزات مع اتخاذ موقف أكثر حزما بشأن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات بجميع مظاهره. إن وصم أولئك الذين يعتقدون بأن علينا الأخذ بالمرونة، هو أمر غير مقبول. ومن المهم توخي المرونة عند تنفيذ السياسات في القطاعات التي نريد حمايتها، ولا يقل ذلك أهمية عن اتخاذ موقف حازم ضد المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات. وتركز الوثيقة التي أعدها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من أجل تقديمها إلى الجمعية العامة، استنادا إلى توافق آرائنا، على تحديد المعايير اللازمة للمزيد من الحوار المثمر، ولهذا السبب فأن بعض أهم مقترحاتها تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات يمكن أن تجمع بين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنة المخدرات وغيرهما من الهيئات، التي تعمل من أجل الامتثال للمعايير في مجالات الصحة والتعليم والثقافة، والتي ترتبط مسألة المخدرات.

وبطبيعة الحال، كنا نود أن تشمل الوثيقة بعض المسائل التي تشكل جزءا من شواغلنا وتوافق آرائنا، مثل إنهاء عقوبة الإعدام، التي تؤدي إلى الكثير من الأضرار في بعض بلدان آسيا وأمريكا الجنوبية. وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فربما يمكننا العمل، استنادا إلى اتفاقات التعاون القانوني، على وضع معاهدات حيث يكون من الممكن أن تكفل على الأقل، إمكانية إعادة مواطني أمريكا اللاتينية الذين يعانون من أوضاع صعبة لقضاء عقوباتهم في أوطانهم. وبالمثل، نود أن نرى سياسة تميز بشكل أكبر بين الاستهلاك والاتجار بالمخدرات على نطاق صغير بحيث أننا لا نعاقب المستهلكين. ونود أيضا أن نرى كلمة ”ديمقراطية“ مدرجة في الوثيقة. ويجب أن نبدأ بإجراء حوار بشأن كل هذه التمييزات – فيما يتعلق بما هي الديمقراطية وما هو غير ديمقراطي، أو ما يعد من حقوق الإنسان أو غير ذلك – حوار يمكننا من التوصل إلى اتفاق والمضي قدما في سياسة مكافحة المخدرات.

وأود أن أكرر التأكيد على أنني متفائل، استنادا إلى الجهود التي بذلت من أجل فتح مجالات جديدة للحوار، وإدخال مفاهيم جديدة، وجعلنا انتقائيين في نهجنا ومتفهمين لضرورة أن نتبع نهجا تدريجيا بدلا من المجابهة. وذلك هو السبيل الذي يجدر اتباعه.

والأهم من ذلك هو أننا بحاجة إلى مواصلة العمل معاً، تحت مظلة الأمم المتحدة الوقائية إذا كنا نأمل في الخروج من هذه الحرب التي نحن جميعاً منخرطون فيها.

وفي الختام، فإن كولومبيا تقوم بوضع اتفاقات السلام التي تنهي ٥٠ عاماً من النزاع المسلح. وفي السنوات الأخيرة، كان هذا النزاع ممولاً من أموال المخدرات. وأموال المخدرات هي التي تسببت للأسف في وقوع ٢٨٠ ٠٠٠ إصابة في العنف المسلح الذي اندلع مؤخراً. ولهذا السبب، وبالنسبة لبلداننا التي عقدت المؤتمر – كولومبيا والمكسيك وغواتيمالا – وجميع بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، فإن مشكلة المخدرات ليست مسألة صحة عامة فحسب، بل مسألة سلامة عامة ومسألة بقاء لسيادة القانون بحد ذاتها.

وأحث المشاركين على النظر في هذا حالَ عودتهم إلى ديارهم. ماذا سيحدث لبلدان أمريكا الوسطى تلك التي تشكّل مشكلة المخدرات فيها مسألة بقاء أو فناء كدول وكديمقراطيات؟ وفي ضوء هذا التفكير، أختتم تقديمي لبيان توافق الآراء هذا من خلال التأكيد على أننا، خلال الرئاسة المؤقتة لفترويلا بعد أوروغواي، سنواصل السعي لإيجاد حل لمشكلة المخدرات الإقليمية التي نعاني منها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكّرهم بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسةً لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد سركسيان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل أذربيجان. ويؤسفنا أن نرى أن إساءة استخدام عضويتها، وخطف بنود جدول الأعمال، ونشر المعلومات المضللة، وتشويه الحقائق ونشر الأكاذيب ضد بلدي أضحت ببساطة طريقة العمل المعتادة للوفد الأذربيجاني وممثليه.

ولم يكن لدى وفد بلدي أي نية في الكلام ممارسة لحق الرد، ولكن من المؤسف أننا مضطرون للقيام بذلك. إن جميع الادعاءات ضد بلدي مرفوضة بشدة. وبدلاً من أن نُشاهد عرضاً للدعاية المفلسة لدولة أذربيجان، أعتقد أن هذه الهيئة الموقّرة ستكون أكثر اهتماماً بالاطلاع على الحالة الحقيقية على أرض الواقع التي تنطوي على زيادة إنتاج المخدرات وتعاطيها والنقل العابر لها في أذربيجان، فضلاً عن العدوان العسكري الأخير من جانب أذربيجان ضد الشعب المحب للسلام في ناغورنو كاراباخ.

إن الادعاءات والاتهامات، بما في ذلك الاتهامات التي قدمتها أذربيجان ضد أرمينيا بانتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي ببساطة ملفقة ولا أساس لها من الصحة. وننصح أعضاء الوفد المعني بقراءة القرارات بعناية، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك في العقدين الماضيين، لمعرفة ما إذا كان في وسعهم أن يجدوا كلمة أو جملة واحدة عن العدوان أو الاحتلال من جانب جمهورية أرمينيا.

فالحال عكس ذلك تماماً. فأذربيجان هي التي تنتهك مراراً عدداً من أحكام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما عن طريق رفضها مقترحات الوسطاء، بما في ذلك المطالبة بوضع تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، مثل إنشاء آليات تحقيق لمنع انتهاكات وقف إطلاق النار وسحب القناصة من خط النزاع. لقد قبلت أرمينيا وناغورنو كاراباخ بالتدابير التي اقترحها الوسطاء. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التصريحات الأخيرة التي قدمها الوسطاء والتي تعترف بأن أرمينيا قد قبلت المقترحات وتدعو أذربيجان إلى أن تفعل الشيء نفسه.

والهجوم الأخير الواسع النطاق، باستخدام الأسلحة الثقيلة والمدفعية، يوضح للمجتمع الدولي لماذا ظلت أذربيجان ترفض إنشاء هذه الآلية. فالإشارات إلى ناغورنو كاراباخ والأراضي المحيطة بها بوصفها خارجة عن السيطرة لا تمت إلى الواقع

بصلة. وخلافاً لأذربيجان، تسيطر السلطات المنتخبة ديمقراطياً في جمهورية ناغورنو كاراباخ سيطرة كاملة وفعالة على أراضيها. وكون جمهورية ناغورنو كاراباخ لم تحظ بالاعتراف بها بعد لا يعني أنها إقليم منفلت تجري فيه جميع أنواع الأنشطة غير القانونية. وعلاوة على ذلك، أبقت أذربيجان على ناغورنو كاراباخ ومنذ عام ١٩٩٢ تحت الحصار ويخضع خط التماس الذي حدده وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤ إلى السيطرة العسكرية المتشددة للقوات المسلّحة لكل من ناغورنو كاراباخ وأذربيجان، مما يزيل أي إمكانية لهذا العبور.

وفيما يخص الاتهامات والادعاءات بأن أرمينيا وناغورنو كاراباخ هما بمثابة ممر لنقل المخدرات إلى الأسواق عن طريق ما يسمى بالأراضي المحتلة، فإن جميع الدراسات والتقارير الدولية الرئيسية تشير إلى عكس ذلك – أي إلى أن أذربيجان هي التي ما زالت تشكل بصورة متزايدة بلد عبور مفضلاً وطريق العبور الإقليمي الرئيسي للاتجار بالمخدرات إلى روسيا وأوروبا. وللحصول على معلومات أكثر تفصيلاً، يمكن للمهتمين الرجوع إلى وثائق مثل تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٥ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتقرير استراتيجية المراقبة الدولية للمخدرات لعام ٢٠١٥ الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن المسؤولين الحكوميين الفاسدين في أذربيجان يشاركون في تنظيم إنتاج المخدرات والاتجار بها عن طريق التستر على الجريمة المنظمة الضالعة في تلك الأنشطة ورعايتها.

إن الهجمات العنيفة المتعمدة ضد شعب ناغورنو كاراباخ من جانب القوات المسلحة لأذربيجان في أوائل هذا الشهر، والتي رافقتها عمليات إعدام لمدنيين وجنود من ناغورنو كاراباخ – نُفّذت بأسلوب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بما في ذلك تشويه الجثث وعرض الرؤوس المقطوعة – لهي أمثلة سافرة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون لإنساني.الدولي ا وتفيد التقارير أن الأفراد العسكريين الأذربيجانيين الذين ارتكبوا تلك الجرائم تعاطوا المخدرات قبل الهجوم.

وعلى خلفية الأعمال القتالية الأخيرة ضد ناغورنو كاراباخ، فإنه من غير المقبول السماح لأذربيجان بأن تواصل اتباع مسارها الحالي للعنف والعدوان. ويجب اتخاذ تدابير فورية للتخلي عن العنف، وضمان المساءلة والالتزام بتنفيذ المقترحات التي من شأنها أن تعزز السلام. ويحدونا وطيد الأمل بأن يتولى المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساءلة قيادة أذربيجان ومرتكبي تلك الجرائم ضد الإنسانية وتقديمهم إلى العدالة، مما يسهم في السلام.

وحرصاً على الوقت واحتراماً لعمل هذه الهيئة، سأتوقف عند هذا الحد بدعوة الوفد المعني إلى الكف عن عرض الدعاية المفلسة لدولته وحرف المناقشات بشأن المشاكل العالمية الهامة عن مسارها، والالتزام بدلاً من ذلك بالسلام والحوار.

**السيد رافييف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد باسم وفد جمهورية أذربيجان رداً على البيان المغلوط الذي أدلى به وفد جمهورية أرمينيا، والذي كان مليئاً بالاتهامات الملفّقة ضد بلدي.

تهدف هذه الدورة الاستثنائية إلى تزويد الدول الأعضاء، من بين جهات أخرى، بالفرصة للتعبير عن شواغلها إزاء التحديات المتعلقة بالمخدرات التي تم رصدها في الأقاليم المعترف بها دولياً لكل منها والسعي إلى استجابات إقليمية ودولية فعالة للتصدي لها. ويتطابق البيان الذي أدلى به رئيس وفد أذربيجان تطابقاً كاملاً مع هذا السياق.

ووفقاً لما أكدته قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وإعلان الدوحة – الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بتوافق

الآراء فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الوفد الأرميني – توفّر حالات النزاع وما بعد النزاع ظروفاً هشّة بصورة خاصة تؤدي إلى نشوء ونمو مختلف أنواع الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود الوطنية.

إن الصراع المسلح الدائر في منطقة ناغورني كاراباخ وحولها في جمهورية أذربيجان قد أسفر عن احتلال قرابة خمس أراضيها من قبل جمهورية أرمينيا، وجعل نحو واحد من كل تسعة أشخاص مشردا داخليا. ونتيجة للاحتلال، أنشئ كيان انفصالي تابع له، وهو الآن يخضع للسيطرة الفعلية لأرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان. وينبغي التشديد على أن مختلف الأنشطة الإجرامية المرتكبة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها، تشهد بوضوح على أن جمهورية أرمينيا كانت تنوي تحويل تلك الأراضي إلى ملاذ آمن للمجرمين خلال الأعوام الأربعة والعشرين الماضية. والموارد المالية المكتسبة نتيجة تلك الأنشطة الإجرامية غالبا ما تستخدم في ترسيخ الاحتلال، وتمويل مختلف الأنشطة الإجرامية المنظّمة. وما فتئت أذربيجان تسترعي انتباه المجتمع الدولي باستمرار إلى أن وجود القوات المسلحة الأرمينية في أراضي أذربيجان المحتلة لا يزال يشكل السبب الرئيسي للحؤول دون تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان.

وبما أننا سمعنا اتهامات باطلة بشأن وفدي وبلدي في محاولة أخرى من الجانب الأرميني لتضليل المجتمع الدولي حول الأحداث التي جرت في الآونة الأخيرة على طول خط التماس بين أذربيجان والقوات المسلحة الأرمينية، أود بإيجاز أن أعرض بعض المعلومات عن تلك الأحداث التي وقعت أوائل نيسان/أبريل.

منذ الصباح الباكر من اليوم الموافق ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كثّفت أرمينيا نشاطها العسكري في منطقة الصراع، بالاقتران مع ارتكابها انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فأرمينيا دأبت على ارتكاب اعتداءات ممنهجة ومتعمدة وموجهة الأهداف ضد السكان المدنيين من غير المقاتلين – وهي تستهدف، من بين ما تستهدف، النساء والأطفال والمسنين – المقيمين في المناطق المكتظة بالسكان المتاخمة لخط التماس بين القوات المسلحة لأرمينيا وأذربيجان. ونتيجة لقصف ٣٢ مستوطنة، قُتل ستة مدنيين بينهم طفلان دون سن ١٦ عاما، وأصيب ٢٦ شخصا بجروح خطيرة. ولو لم تُستخدم تدابير الدفاع المدني بشكل فعال وفي الوقت المناسب، لكان عدد الإصابات في صفوف السكان أعلى بكثير. ولحقت أيضا أضرار فادحة بالممتلكات الخاصة والعامة، بما فيها البنية التحتية المدنية ذات الأهمية.

إن أعمال أرمينيا تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولَيها الإضافيَين، فضلا عن البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي حول حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلَّح لعام ١٩٥٤. ولم تتخذ أذربيجان سوى التدابير المناسبة لمواجهة استخدام أرمينيا القوة ضد سلامتها الاقليمية وسيادتها، ولكفالة سلامة السكان المدنيين وممتلكاتهم داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية إلى حقيقة أنه من أصل ٩٢ عسكريا أعلن الجانب الأرميني رسميا عن مقتلهم خلال الاشتباكات الأخيرة، كان منهم أكثر من ٨٠ في المائة يعملون في القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا، وفقا لما أفادت به وزارة الدفاع الأرمينية. وهذا دليل آخر على المشاركة المباشرة لأرمينيا في احتلال أراض من أذربيجان وسيطرتها الفعلية على تلك الأراضي بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. والأحداث التي وقعت في أوائل نيسان/أبريل أثبتت أنه في غياب مفاوضات مجدية، فإن التعويل على نظام وقف إطلاق

النار الهش يعد خطأ في الحساب. ومن شأن انسحاب القوات الأرمينية أن يتيح المجال أمام معالجة المسائل السياسية المتعلقة بالتوصل إلى تسوية شاملة للصراع.

وتدعو أذربيجان المجتمع الدولي إلى الطلب بأن تكف أرمينيا عن الاحتلال غير الشرعي لأراض في أذربيجان، وتسحب قواتها من جميع الأراضي المصادرة، وتشارك بصورة بناءة في عملية تسوية الصراع وفقا لمتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقواعد القانون الدولي ومبادئه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.